الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية
تخصص مالية وبنوك
الرقم التسلسلي.....

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

دور التحقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة 251 أم البواقي

من إعداد الطالبة:
خديجة مراكشي

إشراف الأستاذ:
بن نونة فاتح

السنة الجامعية
2012 -2013

www.manaraa.com

www.manaraa.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اَلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ ٱلرَّحْمَنِ ٱلرَّحِيمِ

مَالِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ

نَسْتَعِينُ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَاطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ

صِرَاطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ

ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ

www.manaraa.com

الإهداء

إلى من حق فيهما قول الله "وخفظ لهما جناح الذل من الرحمة " إلى قرة عيني و نبع الحنان الصافي إلى من سهرت الليال لتربيني إلى منبع العاطفة و ارقى إحساس إلى ملاك الحب إلى التي حملتني في أحشائها و ضمتني بين أحضانها إلى من كبرت بكبر قلبها و حناني صدرها و نوري فؤادها إلى من كانت أملي في الدنيا منبع الحنان و الرأفة أمي الغالية.

إلى من يعجز اللسان عن وصف فضائله إلى من يشقى ليضيئ دروب المستقبل الواعر إلى من علمني وأرشدني إلى طريق الخير والفضيلة إلى رمزي الكفاح والتحدي إلى عماد البيت وبهاء الدار إليك أبي العزيز.

إلى أحب الناس إلى قلبي إلى أقربهم إلى روحي إلى الورود المتفتحة إلى إخوة الأعزاء: خالد وزوجته سارة وإبنهما طه مصطفى، نجاة وزوجها عمار وإبنيهما أحمد ياسين وخلود ، فواز وزوجته منال وإبنيهما إبراهيم ومحمد أنس، فاطمة الزهراء وزوجها محمد وإبنتيهما سلسبيل هبة الرحمن وملاك.

إلى أختي الصغرى بهجة البيت نبض حياتي زينب، إلى صديقتيها الغاليتين: أسماء وعائشة وأشكرهما كثيرا، وفقهم الله في دراستهم.

إلى مثل الوفاء وعربون الصداقة إلى أغلى الناس على قلبي إلى :رجاء، فاطمة.

إلى كل زملائي طلبة العلوم الاقتصادية وخاصة زملائي في التخصص مالية وبنوك.

خديجة

شكر و عرفان

الشكر الأول و الأخير لرب العزة جل جلاله و عز سلطانه ، الحمد لله واهب النعم ذي الجود والإحسان والإكرام وله الفضل والنعم نحمده سبحانه وتعالى على ما أعطانا من المنى،ونشكره على ما أورثنا من النعم.

نتقدم بفائق التقدير والاحترام والشكر الجزيل إلى من كان عونا لنا إلى الذي لم يبخل علينا بنصائحه القيمة وعلى ما بذله من جهد ليساعدنا في إنجاز هذا البحث إلى الأستاذ المحترم

" بـــــن نونة فاتـــــح"

كما نتشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد و نخص بالذكر الأستاذ المحترم تقرارت

وإلى كل الأساتذة من الإبتدائي إلى الجامعة.

وكل من ساعدني و لو بكلمة طيبة

الملخص:

مع زيادة التطور التقني في مجال الصناعة المصرفية، والتوسع في العمليات المصرفية وتنوعها مما أدى إلى زيادة حدة المنافسة بين البنوك من جهة، وتعرضها للمخاطر من جهة أخرى، برز مفهوم التدقيق الداخلي في المؤسسات المصرفية ليعكس هذه التطورات والاحتياجات الخاصة حيث أصبح التدقيق الداخلي مصدرا استشاريا وتوجيهيا يساعد في مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل المصرفي ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لها وإدارتها بطريقة سليمة.

إن فهم المدقق لطبيعة هذه المخاطر وانعكاساتها على النواحي الإدارية والمالية للبنك أصبح أمراً ضرورياً لنجاح مهنة التدقيق في البنوك، حيث أن هذا الفهم يمكن المدّقق من تقدير المخاطر المحتملة، ومدى توافق الأهداف الإدارية مع أهداف الأقسام والخطط الإستراتيجية للبنك.

على هذا الأساس تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مخاطر العمل المصرفي، ودور التدقيق الداخلي في إدارتها وتسييرها، وهو ما سنتناوله ضمن النقاط التالية:

_ عموميات حول التدقيق الداخلي وذلك من حيث مفهوم التدقيق الداخلي، أنواعه، معايره والميثاق الأخلاقي لمهنة التدقيق الداخلي.

_ إدارة المخاطر المصرفية من حيث مفهوم المخاطر والعوامل المؤثرة فيها،أنواع المخاطر، وكذا مفهوم إدارة المخاطر ومهامها، ومبادئ وقواعدها ومنهج عملياتها.

_ التدقيق الداخلي في المصارف ودوره في إدارة المخاطر وذلك من حيث التعرف على مبررات التدقيق الداخلي في المصارف وكذلك أهدافه، استعانة إدارة المخاطر بالتدقيق الداخلي والدور الذي يلعبه في إدارة هذه الأخيرة.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي – إدارة المخاطر المصرفية– الخطر– معايير التدقيق الداخلي.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفهرس

بسملة.....III

آية قرأنية.....IV

الإهداء.....V

تشكر وعرفان.....VI

ملخص الدراسة.....VII

الفهرس.....VIII

قائمة الجداول.....XII

قائمة الأشكال.....XIII

المقدمة.....أ–د

الفصل الأول:عموميات حول التدقيق الداخلي

تمهيد.....2

المبحث الأول:ماهية التدقيق الداخلي.....3

المطلب الأول:تطور تعريف التدقيق الداخلي.....3

الفرع الأول:ما قبل سنة 1957 حتى1971.....3

الفرع الثاني:من 1971 حتى الآن.....4

المطلب الثاني: أنواع التدقيق الداخلي وأهدافه.....4

الفرع الأول:أنواع التدقيق الداخلي.....4

الفرع الثاني:أهداف التدقيق الداخلي.....5

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني:معايير التدقيق الداخلي والميثاق الأخلاقي للمهنة.....5
المطلب الأول:معايير التدقيق الداخلي للمهنة.....5
الفرع الأول:معايير الصفات.....7
الفرع الأول: معايير الأداء.....13
المطلب الثاني:الميثاق الأخلاقي لمهنة التدقيق الداخلي.....18
الخلاصة.....20

الفصل الثاني: إدارة المخاطر المصرفية

تمهيد.....22
المبحث الأول: المخاطر.....23
المطلب الأول: مفهوم المخاطر والعوامل المؤثر فيها.....23
الفرع الأول مفهوم المخاطر.....23
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة فيه.....24
المطلب الثاني:أنواع المخاطر.....25
الفرع الأول: المخاطر المالية.....25
الفرع الثاني:المخاطر غير مالية.....26
المبحث الثاني:إدارة المخاطر المصرفية.....27
المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر ومهامها.....27
الفرع الأول:مفهوم إدارة المخاطر.....27
الفرع الثاني: مهام إدارة المخاطر.....29
المطلب الثاني:مبادئ وقواعد إدارة المخاطر ومنهج عملياتها.....30

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرع الأول: مبادئ وقواعد إدارة المخاطر.....30
الفرع الثاني:منهج عمل إدارة المخاطر.....33
المطلب الثالث: مسؤولية القيام بعملية إدارة المخاطر المصرفية.....37
الخلاصة.....39

الفصل الثالث:التدقيق الداخلي في المصارف ودوره في إدارة المخاطر

تمهيد.....41
المبحث الأول:التدقيق الداخلي في القطاع المصرفي.....42
المطلب الأول:مبررات التدقيق الداخلي في المصارف.....42
المطلب الثاني:أهداف التدقيق الداخلي في المصارف..... 43
المبحث الثاني: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية.....44
المطلب الأول:استعانة إدارة المخاطر بالتدقيق الداخلي.....44
المطلب الثاني: الدور الدى يلعبه التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية وتدقيق عملياتها.....45
الفرع الأول:تدقيق عمليات إدارة المخاطر.....45
الفرع الثاني:الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية.....47
خلاصة 53

الفصل الرابع: دراسة حالة البنك الجزائر الخارجي وكالة /51 أم البواقي

تمهيد.....55
المبحث الأول: عرض عام لبنك الجزائر الخارجي.....56
المطلب الأول:تعريف بنك الجزائر الخارجي.....56
الفرع الأول: نشأة بنك الجزائر الخارجي.....56

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرع الثاني: وظائف بنك الجزائر الخارجي ومهامه.....56
المطلب الثاني: التعريف بوكالة /51 أم البواقي.....58
الفرع الأول:التعريف بالوكالة /51 أم البواقي.....59
الفرع الثاني: مهام ونشاط الوكالة 60
المبحث الثاني: أنواع المخاطر التي تتعرض لها الوكالة والرقابة عليها.....61
المطلب الأول: أنواع المخاطر التي تتعرض لها الوكالة.....61
المطلب الثاني : الرقابة على المخاطر المصرفية داخل الوكالة.....61
خلاصة.....65
الخاتمة.....67
قائمة المراجع.....70

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

الجدول رقم (1) معايير الممارسة المهنية.....10

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الأشكال

الشكل رقم (1) دور وظيفة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر.....51

الشكل رقم (2) الأدوار المختلفة للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر.....54

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة:

شهدت الصناعة المصرفية في فترة الثمانينات تغيرا جذريا نتيجة التطور والتنوع الكبيرين في المنتجات المصرفية بالإضافة إلى التوسع الأكبر في تقديم هذه المنتجات حيث أصبحت المصارف تقدم خدمات تتجاوز حدود بلادها، فقد تم ابتكار منتجات تناسب التطور المتنامي للأسواق المالية مثل المشتقات المالية، قدمت خدمات مثل التأجير التمويلي وتمويل المشروعات وبطاقات الائتمان وغيريها، مما زاد من حده المنافسة بين المصارف لتعظيم حصتها في أسواق المال وتعظيم أرباحها.

لقد ولدت موجات التغير هذه مخاطر جديدة مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالأعمال والأنشطة المصرفية، وازدادت هذه المخاطر مع ازدياد المنافسة، وابتكار المنتجات الجديدة، و تطور الأسواق المالية وتقلبات هذه الأسواق، وازدياد استخدام الوسائل الالكترونية وتطور عمليات التجارة الإلكترونية، حتى أصبحت المخاطر جزأ لا يتجزأ من العمل المصرفي، لذلك أصبح الشغل الشاغل للمصارف والمؤسسات المالية الدولية إدارة هذه المخاطر وإحكام السيطرة عليها، فمعرفة المخاطر المصرفية وتقييمها و معالجتها هي من العوامل الرئيسية في نجاح المصارف وتحقيق أهدافها، وا ذا كان المقصود بالدخول في المخاطرة هو تحقيق أرباح أعلى فإن عدم إدارتها بطريقة صحيحة قد يؤدي إلى فقدان هذه الأرباح والفشل في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمصرف.

نتيجة لكل هذه التطورات المتلاحقة اتجهت المصارف لتطوير و تحسين وتحديث أنظمتها الخاصة بالرقابة الداخلية، وحفزت المدققين الداخليين للسعي لإيجاد أساليب بديلة لتحل محل عمليات التفتيش النمطية المطبقة، والتحول من الأنماط التقليدية في التدقيق الداخلي (أسلوب التفتيش الميداني المدعوم بالمتابعة والرقابة المكتبية)إلى الرقابة المرتكزة على إدارة المخاطر حتى يتمكنوا من تركيز موارد التفتيش والرقابة المصرفية المحدودة واستخدامها بكفاءة وفعالية للحصول على أفضل النتائج بأقل التكاليف، وكذلك بالكشف المبكر عن المخاطر في العمل المصرفي وتقديرها قبل وقوعها.

مشكلة البحث:

يلعب التدقيق الداخلي دورا هاما في عملية إدارة المخاطر في المصارف وذلك من خلال المساهمة في تحديد وتقييم هذه المخاطر ومعالجتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكال التالي:

- ✓ **ما هو الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية؟**

و حتى تتسنى لنا الإجابة على الإشكال يمكننا طرح العديد من التساؤلات الفرعية أهمها:

- ✓ ما المقصود بالتدقيق الداخلي؟ وما هي معايره؟
- ✓ ما هو الخطر ؟ وما هي أنواعه؟
- ✓ ما المقصود بإدارة المخاطر ؟ وما هي مهامها؟
- ✓ ماهي مبررات التدقيق الداخلي في المصارف؟ وما هو الدور الذي يلعبه هذا الأخير في إدارة المخاطر ؟

فرضيات البحث:

من أجل حصر الموضوع وبهدف تناول مختلف التساؤلات المطروحة، إرتأينا صياغة مجموعة من الفرضيات وهي كالتالي:

- ✓ التدقيق الداخلي فحص ناقد يسمح بإضفاء الثقة على بيانات المقدمة من قبل المنشأة.
- ✓ إدارة المخاطر تمكن المصرف من تجنب المشكلة الأساسية التي تعرقل أهداف المصرف والمتمثلة في المخاطر.
- ✓ التدقيق الداخلي أداة فعالة في إدارة المخاطر.

أهمية البحث:

نظرا لأهمية موضوع إدارة المخاطر ودور التدقيق الداخلي في تفعيل المتطلبات والركائز التي تقوم عليها إدارة المخاطر، تنبع أهمية هذا البحث من خلال إبراز الأسس والضوابط التي تحكم أداء إدارة التدقيق الداخلي في متابعة ومراجعة مرتكزات إدارة المخاطر .وما سيترتب عليه من فائدة للإدارة المصرفية، وبالتالي انعكاسها الايجابي على تطوير أداء المصرف ونموه وزيادة قدرته على المنافسة، مما يدعم استقراره ودوره الايجابي في المجتمع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهداف البحث:

يهدف البحث بشكل رئيس إلى تبيان مدى قيام إدارة التدقيق الداخلي بدوره في إدارة المخاطر في المصارف التجارية ، ويهدف هذا البحث إلى:

_التعرف على أهمية التدقيق الداخلي في معرفة المخاطر.

_معرفة المعايير المهنية للتدقيق الداخلي.

_الوقوف على دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر.

منهج البحث:

من أجل دراسة إشكالية موضوع بحثنا، والإجابة عن الأسئلة المطروحة واثبات أو نفي الفرضيات المعتمدة في البحث استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي، وهذا باعتباره الأنسب لمثل هذا النوع من الدراسات بشكل عام والأكثر ملائمة لطبيعة موضوع بحثنا بشكل خاص.

الدراسات السابقة:

دراسة البرغوثي وجمعة(2007) ، بعنوان" :دور المدقق في إدارة المخاطر في المصارف

التجارية الأردنية."

تناولت هذه الدراسة قياس مدى قيام المدققين الداخليين بدورهم في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الأردنية، من خلال عينة بلغت (138) مدقق داخلي، وأوضحت النتائج أن المدققين الداخليين يقومون بدورهم في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الأردنية بمستوى عال، كما أن أفضل النتائج لمتغيرات الدراسة كانت تلك المتعلقة بالتعرف على أنشطة الرقابة، ثم التعرف على بيئة الرقابة، وتحديد وتقييم المخاطر وإجراءات الاستجابة لها، ثم إجراء الاتصالات الفعالة وتجميع المعلومات، وأخيرا الإجراءات اللازمة لمراقبة فعالية إدارة المخاطر.

كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها :ضرورة التزام الشركات الأردنية بصفة عامة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والبنوك بصفة خاصة من قبل بورصة الأوراق المالية الأردنية بنشر تقرير مستقل عن إدارة المخاطر ضمن التقرير السنوي المنشور، كما أوصت الدراسة إدارات البنوك التجارية الأردنية بضرورة الاهتمام بموضوع إدارة المخاطر وترجمة ذلك عمليا للمساعدة في إضفاء المزيد من الثقة والاطمئنان للمستثمرين والأسواق المالية.

دراسة محمد(2007) ، بعنوان" :إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية."

تناولت هذه الدراسة التطور التاريخي لإدارة المخاطر ابتداء من مدرسة تخطيط الربح وانتهاء بالمعايير التي اقترحتها المؤسسات المالية الإسلامية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :تواجه المصارف الإسلامية نوعيين من المخاطر، فبجانب المخاطر التي تشترك فيها مع المصارف التقليدية، فهي تواجهه مخاطر الثقة، ومخاطر المؤشرات وغيرها، وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: تكوين لجنة لإدارة المخاطر من الإدارة العليا تحدد أهدافها بدقة، وتضع برامجها وخططها بوضوح، وإنشاء وحدات بحوث وتحليل وتكنولوجيا من الدرجة الأولى في مجال إدارة المخاطر، وتكوين محافظ استثمارية تتسم بتنوع الأصول وسيولتها.

خطة البحث:

لقد قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول وهي كالتالي:

الفصل الأول تناولنا فيه عن عموميات حول التدقيق الداخلي.

أما الفصل الثاني فتم التطرق إلى إدارة المخاطر.

وفي الفصل الثالث تم التطرق إلى التدقيق الداخلي في المصارف ودوره في إدارة المخاطر.

بينما في الفصل الرابع حاولنا القيام بدراسة حالة البنك الخارجي الجزائري(BEA).

صعوبات البحث:

إن أهم الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث هو عدم توفر الوقت الكافي وهذا راجع لكوننا درسنا في الفصل الثاني، كذلك السرية المصرفية التي صادفتنا في دراسة الحالة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد :

في ظل التطورات الاقتصادية في العقود الأخيرة بدا من الواضح أن المؤسسات الاقتصادية تعمل على تحقيق أهداف معينة، والواقع أن هذا التطور أدى إلى تطور المؤسسات وتعدد أصنافها وانفصال ملكيتها عن المسير لها. لذا و بغية الحفاظ على أموال الملاك من أشكال السرقة والتلاعب والإسراف والوقوف على صحة السجلات والمستندات ومصداقية المعلومات المقدمة وجب تبني مهنة التدقيق الداخلي التي تلعب دورا مهما في تحقيق ما سبق ذكره

وعليه سوف نتناول في هذا الفصل عموميات حول التدقيق الداخلي من حيث ماهية التدقيق الداخلي و معايره و الميثاق الأخلاقي للمهنة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول : ماهية التدقيق الداخلي

لقد ظهر التدقيق الداخلي منذ حوالي ثلاثة عقود و بالتالي يعد حديثا مقارنة مع التدقيق الخارجي وقد لاقى قبولا كبيرا في الدول المتقدمة، واقتصر التدقيق الداخلي في بادئ الأمر على التدقيق المحاسبي للتأكد من صحة تسجيل العمليات المالية و تسجيل الأخطاء إن وجدت، و لكن مع تطور المصارف أصبح من الضروري تطوير التدقيق الداخلي و توسع نطاق عمله بحيث يستخدم كأداة لفحص و تقويم مدى فاعلية الأساليب الرقابية و إمداد الإدارة بالمعلومات و بهذا أصبح التدقيق الداخلي أداة تبادل معلومات و اتصال بين المستويات الإدارية المختلفة.

المطلب الأول: تطور تعريف التدقيق الداخلي

عند تتبع التطور الزمني للتدقيق الداخلي نجد أنها مرت بالعديد من المراحل يمكن إدراجها فيمايلي:

الفرع الأول : ماقبل سنة 1957 حتى 1971

1/ ما قبل سنة1957

كان يقصد بالتدقيق الداخلي في هذه الفترة بأنه التدقيق الذي يقوم به مجموعة من ألموظفي المؤسسة و ذلك لتعاقب الأخطاء، فقد انحصر على اكتشاف الأخطاء و الغش [1] و التلاعب، وضاق نطاقه في العمليات المالية فقط، فقد كان هدفا و قائيا و لم يكن هدفا بناءا.

2/ مابين 1957-1971

توسع مجال عمل التدقيق الداخلي و كذلك أهدافه حيث لم يقتصر على الهداف الوقائية فقط بل تعداه للأهداف البناءة، وبذلك طلبت الإدارة من المدقق الداخلي تقييم و اقتراح الحلول للمشاكل و توجيه الموظفين إن أمكن و إيداع الراء و متابعة تنفيذ لتوجيهات .فقد جاء تعريف التدقيق الداخلي على انه النشاط ألتقييمي المحايد داخل المؤسسة لتدقيق العمليات المحاسبية و المالية و ذلك بقصد خدمة الإدارة و تقديم خدمات الرقابية بناءة في جزء من النظام الرقابية الإدارية عن طريق قياس و تقييم فعالية نظام الرقابة.

1 الغشFROUD اي تصرفات غير قانونية مسمية بالخداع، الكتمان أو الثقة هذه الأفعال لا تعتمد على التجديد أو الضعف أو القوة المادية، يتم ارتكاب الغش بوساطة أفراد أو مؤسسات على النقد، أصول أو خدمات أو تحاشي الدفع أو خسارة خدمة أو حماية مصالح شخصية أو مصالح عمل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرع الثاني من 1971 حتى الآن :

في عام 1999 تم صياغة دليل جديد لتعريف التدقيق الداخلي من قبل معهد المراجعين الداخليين"ILA " على أنه النشاط نوعي، استشاري موضوعي مستقل داخل المؤسسة صمم لمراجعة و تحسين انجاز أهداف المؤسسة من خلال التحقق من إتباع السياسات و الخطط و الإجراءات الموضوعية و اقتراح التحسينات اللازم إدخالها حتى تصل إلى درجة الإنتاجية"[1]

كما عرفه المعهد الفرنسي للتدقيق و المستشارين الداخليين على أنها " نشاط مستقل وموضوعي يهدف إلة إعطاء ضمانات المؤسسة حول درجة تحكمها في العمليات التي تقوم بها مع تقديم نصائح للتحسين والمساهمة في خلق القيمة المضافة"

أما في عام 2001 فقد تم صياغة دليل جديد لممارسة مهنة التدقيق الداخلي وتم تعريفه على أنها نشاط مستقل موضوعي تأكيدي ونشاط استشاري مصمم لإضافة قيمته للمؤسسة ولتحسين عملياتها وهو يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم ودقيق لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر الرقابة وحكومة المؤسسات.

ويعرف التدقيق الداخلي بأنه" مجموعة من أنظمة أو أوجه نشاط مستقل داخل المشروع تنشئه الإدارة للقيام بخدماتها في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية والتأكد من كفاية قيمة الاحتياطات المتخذة لحماية أصول وممتلكات المشروع وفي التأكد من إتباع موظفي المشروع للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم وفي قياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء أغراضها واقتراحات التحسينات الواجب إدخالها عليها وذلك حتى يصل المشروع إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى"[2].

ويمكن تعريفه بأنه:" فحص لعمليات المنشأة ودفاترها وسجلاتها ومستنداتها بواسطة إدارة أو قسم من داخل المنشأة وهي تمثل جزءا من نظام الرقابة الداخلية"[3]

المطلب الثاني : أنواع التدقيق الداخلي وأهدافه [4]

الفرع الثاني: أنواع التدقيق الداخلي:

ينقسم التدقيق الداخلي إلى قسمين رئيسيين هما

---

1 شعباني لطفي، المراجعة الداخلية مهمتها و مساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة مع دراسة حالة قسم تمديد الغز الناتج لنشاط التجاري لمجمع سونطراك مذكرة ماجستير تخصص أعمال جامعة الجزائر 2004 ، ص 71

2 عبد الله خالد أمين " علم تدقيق الحسابات، (الناحية النظرية والعلمية) دار وائل للنشر عمان ،الأردن 2000، ص 181

3 أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان، ط1، 2000، ص 16،

4 معارفي فريدة و صالح مفتاح، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية، مداخلة ومقدمة إلى ملتقى الوطني الثامن حول مهنةالتقيق في الجزائر جامعة 20 أوت 1955 سكيدة ص ص 17/16

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- التدقيق الداخلي المالي :

يقصد بها الفحص الكامل و المنظم للقوائم المالية و السجلات المحاسبية و العمليات المتعلقة بتلك السجلات لتحديد مدى تطابقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف ة السياسات الإدارية و متطلبات أخرى

2- التدقيق الداخلي التشغيلي

ويطلق عليه التدقيق الإداري، وتدقيق الأداء، والتدقيق الوظيفي وجميعها تشير لوصف عملية التدقيق الداخلي التي تهدف إلى تقييم العمليات التشغيلية لوظيفة أو نشاط معين، وعلى مختلف المصطلحات يشير التدقيق التشغيلي إلى فحص والتقييم الشامل لعمليات المشروع بهدف إعلام الإدارة إذا كانت العمليات المخططة قد نفذت وفق السياسات والخطط المتعلقة بالهداف كما يتضمن أيضا تقييم لمدى كفاءة استغلال الموارد المتاحة.

فمثلا عن وجود نوع آخر للتدقيق الداخلي هو التدقيق الشامل المتعلق بالإدارات الحكومية وأنشطتها المختلفة و يشمل هذا النوع التدقيق المالي و القانوني، وتدقيق الكفاءة و الاقتصاد وتدقيق الأداء.

الفرع الثاني : أهداف التدقيق الداخلي

لقد حدد معهد المدققين الداخليين هدف التدقيق الداخلي بشكل عام بأنه تحسين و إضافة القيمة لعمليات المنشأة إلا أن بعض الباحثين في المجال التدقيق أضافوا بعض الأهداف نلخص أهمها فيمايلي.

- التحقق من مدى الالتزام بالسياسات و الإجراءات ووسائل الرقابية الداخلية المصرح بها في المستويات الإدارية المختلفة[1]
- التحقق من مدى كفاءة و فعالية أداء الإدارات والأقسام المختلفة
- تحقيق هدف الشراكة نظرا لأهمية لتحقيق الأهداف السابقة، إذ يجب على المدقق الداخلي أن يبني بينه و بين باقي الأعضاء في المنشأة شراكة حقيقة يضمن من خلالها تذليل العقبات التي قد تنشأ لأسباب سلوكية و نفسية عند هؤلاء العملين.
- ضمان الحماية و البناء في المنشأة من خلال قيام المدقق الداخلي بتقديم وتدقيق الأحداث السابقة للتحقيق من دقة تطبيق الرقابة من عمليات التلاعب والاحتيال خصوصا بعد أن شارت الدراسات إلى أن المدقق الخارجي لا يستطيع اكتشاف جميع حالات الغش ولاتلاعب في

1 فروم محمد الصالح و أخرون، دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي و الإداري للشركات، مداخلة مقدمة إلى ملتقى الوطني الثامن، من حول التقيق في الجزائر، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القوائم المالية نظرا لعدم تواجده بصورة دائمة داخل المنشأة وكذا اعتماده على العينات الإحصائية بدل من الفحص الكامل وبالتالي أصبح المدقق الداخلي هو من يستطيع أن يحمي المنشأة التي يحمل فيها من عمليات التلاعب والاحتيال وهذا هو مفهوم هدف الحماية أما هدف البناء فيشمل التأكد من أن جميع نشاطات المنشأة هي موضع مراقبة، وأن هدف البناء يتحقق من خلا اقتراح العلاج والتوصيات لنتيجة الفحص الذي قام به المدقق الداخلي.

المبحث الثاني: معايير التدقيق الداخلي والميثاق الأخلاقي للمهنة

معايير التدقيق هي مستويات الأداء المهني وضعت من قبل الجهات المنظمة للمهنة تهدف إلى توفير مستوى معقول من الضوابط التي تضبط عملية التدقيق وتحدد الإطار الذي يعمل المدقق ضمنة، ويعتمد عليها في الحكم على أداء مدقق الحسابات ونوعية العمل المنجز، وبالتالي فهي توفر مستوي معين من الثقة بعمل المدقق .

المطلب الأول: معايير التدقيق الداخلي للمهنة

وضع معهد المدققين الداخليين الأمريكي معايير تنظم عمل المدقق الداخلي وتضمن الاستفادة من عمل نشاط التدقيق الداخلي في خدمة المنشأة وتعزيز ثقة المدقق الخارجي بتقرير المدقق الداخلي عن الأعمال التي يقوم بها.

وقسم المعهد المعايير إلى قسمين:

1- معايير الصفات(سلسلة 1000)

2- معايير الأداء (سلسلة 2000).

وكل نوع من المعايير يتكون من معايير تطبيق لحالات محددة حيث يرمز الحرف (A) إلى خدمات التأكيد والحرف(C) إلى الخدمات الاستشارية.

ويشير الجدول التالي إلى كل من معايير الصفات والأداء

الجدول رقم (1) معايير الممارسة المهنية

رقم المعيار	معايير الصفات	رقم المعيار	معايير الأداء
1000	الأهداف والصلاحيات والمسؤوليات	2000	إدارة نشاط التدقيق الداخلي
1100	الاستقلالية والموضوعية	2100	طبيعة العمل
1200	الكفاءة وبذل العناية المهنية	2200	التخطيط للمهمات
1300	الرقابة النوعية وبرامج التطوير	2300	إنجاز المهمة
		2400	توصيل النتائج
		2500	مراقبة مراحل الانجاز
		2600	قرار قبول الإدارة للمخاطر

المصدر: شادي صالح البجيرمي ، دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة جامعة دمشق ص 53،2012.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرع الأول : معايير الصفات

وهي مجموعة المعايير التي تحدد الصفات الواجب توافرها في كل من إدارة التدقيق الداخلي في المنشأة والقائمين بممارسة هذا النشاط وهذه المعايير هي:[1]

-الأهداف والصلاحيات والمسؤوليات:(سلسلة 1000)

يجب تحديد أهداف وصلاحيات ومسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي بشكل رسمي ضمن وثيقة التدقيق الداخلي (دليل التدقيق الداخلي)وذلك بما ينسجم مع تعريف التدقيق الداخلي والمعايير المهنية وقواعد السلوك ويجب على المدير التنفيذي للتدقيق الداخلي إجراء مراجعة دورية لوثيقة التدقيق وتقديم ذلك إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة للمصادقة.

وتحدد وثيقة التدقيق موقع قسم التدقيق الداخلي ضمن العلاقة بين المدير التدقيق ومجلس الإدارة ومسؤوليته في إعداد التقارير الفنية المختلفة وصلاحيته في الاطلاع على السجلات والوصول إلى الموظفين وتحدد أيضا نطاق عملية التدقيق الداخلي.

ويجب اعتماد هذه الوثيقة من قبل مجلس الإدارة والمصادقة عليها.

A1: **1000** يجب تحديد طبيعة خدمات التأكيد المقدمة للمنشأة ضمن وثيقة التدقيق الداخلي وإذا كانت هذه الخدمات معدة للتقديم إلى جهات خارجية فيجب أيضا تحديد طبيعتها ضمن وثيقة التدقيق.

C1: **1000** يجب تحديد طبيعة الخدمات الاستشارية المقدمة للمنشأة ضمن وثيقة التدقيق الداخلي.

1010- يجب الاعتراف والتوثيق لتعريف التدقيق الداخلي والمعايير المهنية والمبادئ الأخلاقية للمدققين الداخليين ضمن وثيقة التدقيق ويجب على مدير التدقيق الداخلي مناقشة عمل التدقيق الداخلي وفق ما سبق مع الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

- الاستقلالية والموضوعية:(سلسلة 1100)

على نشاط التدقيق الداخلي أن يكون مستقلا وعلى المدققين الداخليين أن يتصفوا بالموضوعية أثناء تأدية عملهم.

الاستقلالية: تعني التحرر من القيود والظروف التي تهدد قدرة نشاط التدقيق الداخلي على القيام بمسؤولياته بشكل عادل وغير محايز ويجب أن يتمكن مدير التدقيق الداخلي من الاتصال المباشر وغير منحاز ويجب أن يتمكن مدير التدقيق الداخلي من الاتصال المباشر أو غير المنحاز ويجب أن يتمكن مدير التدقيق الداخلي من الاتصال المباشر وغير المقيد مع الإدارة العليا ولجنة

1 شادي صالح البجيرمي ، دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة جامعة دمشق ص 53، 2012.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التدقيق ويجب أن تتم إدارة المخاطر التي تمدد استقلالية التدقيق وذلك على مستوى كل من المدقق والقسم والمنشأة.

الموضوعية : هي سلوك وموقف فكري غير منحاز يتيح للمدققين الداخليين إنجاز التزاماتهم ومسؤولياتهم بالشكل الصحيح ودون تقديم أية استثناءات أو تنازلات فالموضوعية تتطلب من المدققين الداخليين عدم خضوع حكمهم المهني بخصوص مشاكل التدقيق لأراء ومصالح الآخرين ويجب أن تتم إدارة المخاطر التي تمدد موضوعية التدقيق الداخلي وعلى مستوى كل من المدقق وقسم والمنشأة .

-الاستقلال التنظيمي:(سلسلة 1110)

يجب أن تكون تبعية قسم التدقيق الداخلي ضمن المنشأة إلى مستوى الذي يسمح له بانجاز وتنفيذ مسؤولياتها باستقلالية تامة لذلك يجب أن تقدم التدقيق الداخلي تقاريره إلى لجنة التدقيق وأن يكون الاتصال مباشرة معها ويتم ذلك من خلال حضور مدير التدقيق الداخلي لاجتماعات مجلس الإدارة وعلى الأقل مرة كل سنة، ويسمح ما سبق للجنة التدقيق القيام بالعمليات التالية مباشرة

- المصادقة على وثيقة التدقيق الداخلي
- المصادقة على خطة التدقيق الداخلي المبنية على المخاطر
- استلام التقارير عن الأعمال قسم التدقيق الداخلي المنجزة للخطط الموضوعة.
- المصادقة على القرارات المتعلقة بتوظيف أو فصل مدير التدقيق الداخلي.
- الحصول على استشارات ملائمة من إدارة ومدير التدقيق الداخلي حول ما إذا كان هناك تضييق لنطاق نشاط التدقيق الداخلي ومحدودية في الموارد

1110: يجب أن يتحرر نشاط التدقيق الداخلي من كل ما يؤدي إلى تضييق وتحديد لنطاق التدقيق وتنفيذ العمليات واتصال النتائج عنها.

1111-: الاتصال المباشر من مجلس الإدارة:يجب على مدير التدقيق الداخلي أن يتصل ويتفاعل بشكل مباشر مع لجنة التدقيق أو مجلس الإدارة.

– الموضوعية الفردية:(سلسلة 1120)

يجب على كل مدقق داخلي أن يتصف بالنزاهة وعدم الانحياز وتقديم تنازلات على حساب العمل وأن يتجنب تضارب المصالح، ووضع تضارب المصالح عندما يوجد مصالح شخصية أو منافسة مضية لدي المدقق الداخلي في تدقيق عملية معينة مما يضعف من الثقة في عمل المدقق وعمل نشاط التدقيق الداخلي ككل، لذلك يجب تجنب وضع تضارب المصالح الذي يقلل من المدققين على أداء واجباتهم ومسؤولياتهم بموضوعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ضعف الاستقلالية أو الموضوعية:(سلسلة 1130)

إذا ضعفت الاستقلالية أو الموضوعية في الحقيقة أو الظاهر فيجب الإفصاح عن ذلك بالتفصيل إلى الأطراف المناسبة وتعتمد طبيعة الإفصاح على حجم هذا الضعف.

A1 - **1130 :** على المدققين الداخليين الابتعاد عن تقييم أنشطة أو عمليات محددة كانت سابقا تخضع لسيطرتهم ويقومون بتنفيذها، وتعتبر الموضوعية ضعيفة أيضا إذا قام المدقق بخدمات تأكيدية لنشاط كان من مسؤوليته في السنة السابقة وذلك في حالة المدققين المنقولين حديثا بصفة مؤقتة أو دائمة إلى قسم التدقيق الداخلي.

A2 **-1130** -تقديم الخدمات التأكيدية لعمليات معينة تتجاوز مدير التدقيق الداخلي يجب أن تتم من قبل طرف خارجي وليس من قبل نشاط التدقيق الداخلي.

C1 **-1130 :** يجوز للمدققين الداخليين تقديم خدمات استشارية متعلقة بأنشطة كانت من ضمن مسؤولياتهم سابقا

C2 -1130 إذا كان ضعف محتمل في استقلالية أو موضوعية المدققين الداخليين متعلق بتقديم خدمات استشارية يجب الإفصاح عن ذلك للجهة مصاحبة العلاقة (العميل) قبل الموافقة على تقديم الخدمة

-الكفاءة و بذل العناية المهنية اللازمة:[1](سلسلة 1200)

يجب تنفيذ أعمال التدقيق الداخلي بكفاءة و مهارة مع بذل العناية المهنية المطلوبة

1210- الكفاءة : على المدققين الداخليين امتلاك المعرفة و المهارات و الكفاءات المطلوبة لإنجاز مسؤولياتهم الفردية، و على نشاط التدقيق الداخلي كمجموعة امتلاك و المعارات و الكفاءات المطلوبة لإنجاز المسؤوليات و المهام المطلوبة منه

تعتبر مهارات والمعارف و أية كفاءات أخرى عن مصطلح المهنية و المطلوب توفرها لدى المدققين الداخليين لإنجاز أعمالهم و مسؤولياتهم المهنية، و يجب تشجيع المدققين للحصول على الكفاءة المطلوبة من خلال حصولهم على الشهادات و المؤهلات المهنية الملائمة، مثل شهادة المدقق الداخلي المعتمد التي يقدمها معهد المدققين الداخليين الأمريكي و غيرهم من المؤسسات المهنية الدولية

A1 – **1210** على مدير التدقيق الداخلي الحصول على المشورة و المساعدة عندما يكون المدققين الداخليين العاملين لديه يفتقرون إلى المعرفة و المهارة و الكفاءة المطلوبة لتنفيذ كل أو جزء من المهمة

1 شادي صالح الجيرمي ،مرجه سبق ذكره ،ص 56

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

A2 – **1210** يجب على المدققين الداخليين امتلاك المعرفة الكافية لتقييم مخاطر الاحتيال. والطريقة التي تدار بها هذه المخاطر ضمن منشأة ولكن لا يتوقع من المدقق الداخلي أن يكون ذلك الشخص المحترف المسؤول بشكل مباشر ورئيسي عن اكتشاف الاحتيال.

A3-**1210** يجب على المدققين الداخليين امتلاك المعرفة الكافية و الأساسية في مجال مخاطر التكنولوجيا المعلومات (الأعمال الالكترونية) و الرقابية و التقنيات التدقيق المبنية على التكنولوجيا لإنجاز الأعمال الموكلة إليهم.

ولكن ليس كل المدققين الداخليين متوقع منهم أن يكون لديهم خبرة المدقق الداخلي المسؤول بشكل مباشر ورئيسي عن تدقيق البيانات أو المعلومات الالكترونية

C1 – **1210** على مدير التدقيق الداخلي الامتناع عن تقديم الخدمات الاستشارية أو تقديم المساعدة و المشورة إذا كان موظفي فسم التدقيق الداخلي لا يمتلكون المعرفة و المهارة والكفاءة المطلوبة لانجاز و تنفيذ كل أو جزء من المهمة المطلوبة.

ـ بذل العناية المهنية اللازمة :(سلسلة 1220)

يجب على المدققين الداخليين العناية و المهارة المتوافقتان من المدقق الدخلي المؤهل والعاقل و لا يعني بذل العناية المهنية أن المدقق الداخلي معصوم من ارتكاب الأخطاء.

A1-**1220** على المدققين الداخليين أن يمارسوا بذل العناية المهنية اللازمة مع الأخذ بعين الاعتبار مايلي:

- حجم العمل المطلوب للوصول إلى أهداف المهمة المطلوبة
- الأهمية النسبية و الموضوعات الهامة المرتبطة بإجراءات التأكيد المطبقة
- كفاية و فعالية عمليات الحكومة و إدارة المخاطر و الرقابة
- احتمال حدوث أخطاء جوهرية احتيال مخالفات للأنظمة و القوانين
- تكلفة حدوث خدمات التأكيد المقدمة بالمقارنة مع العوائد المحتمل تحقيقها

A2 – **1220** في ممارسة بذل العناية المهنية اللازمة يجب على المدققين الداخليين مراعاة استخدام أدوات التدقيق بمساعدة الحاسب و تقنيات التحليل المختلفة

A3 -**1220** يجب على المدققين الداخليين الانتباه إلى المخاطر الجوهرية التي قد تؤثر على الأهداف و العمليات و الموارد و من ناحية أخرى فغن إجراءات التأكيد لوحده لا تكفي و لا تضمن بأن جميع المخاطر الهامة سوف يتم تحديدها و اكتشافها حتى لو تم بذل العناية المهنية اللازمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

C1- **1220** يجب على المدققين الداخليين أن يبذلوا العناية المهنية اللازمة أثناء تقديم الخدمات الاستشارية مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- احتياجات و توقعات الجهات المقدم إليها الخدمات بالإضافة إلى طبيعة و توقيت وتوصيل نتائج المهمة.
- الأهمية النسبية و نطاق العمل المطلوب للوصول إلى أهداف المهمة المطلوبة
- تكلفة الخدمات الاستشارية بالمقارنة مع الفوائد المحتملة .

-التطوير المهني المستمر:(سلسلة 1230)

يجب على المدققين الداخليين زيادة معرفتهم و ممارستهم و الكفاءات الأخرى من خلال التطوير المهني المستمر.

– الرقابة النوعية و برامج التطوير[1]:(سلسلة 1300)

يجب على مدير التدقيق الداخلي أن يحدد ما يجب القيام به لضمان الرقابة النوعية وبرامج التطوير والمحافظة على ذلك بشكل مستمر وبما يغطي كافة جوانب نشاط التدقيق الداخلي .

معيار الرقابة النوعية و برامج التطوير لتقييم نشاط التدقيق الداخلي ومدى توافقه مع تعريف التدقيق الداخلي و معاييره المهنية من جهة وتقييم توافق وتطبيق موظفي التدقيق الداخلي لقواعد ومبادئ السلوك الأخلاقي من جهة أخرى، كما تقيم البرامج كفاءة وفعالية نشاط التدقيق الداخلي وتحديد الظروف المناسبة لتحسينه وتطويره وزيادة فعاليته وكفائتة.

– متطلبات الرقابة النوعية و برامج التطوير:(سلسلة 1310)

يجب إجراء التقييم الداخلي و الخارجي للجودة و البرامج.

1311 – التقييم الداخلي

يجب أن يتضمن التقييم الداخلي ما يلي:

- الرقابة المستمرة لأداء نشاط التدقيق الداخلي
- المراجعة الدورية و ذلك عن طريق التقييم الذاتي وعن طريق أشخاص ضمن المنشأة تتوفر لديهم المعرفة الكافية حول تطبيق التدقيق الداخلي

1 شادي صالح البحيرمي، مرجع سبق ذكره ،ص 58

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرقابة المستمرة : هي جزء لا يتجزأ من الإشراف اليومي والمراجعة و القياس لنشاط التدقيق الداخلي، والرقابة المستمرة في عملية تندمج ضمن السياسات و الممارسات الروتينية لقسم التدقيق الداخلي وتستخدم الطرق والأدوات والمعلومات اللازمة لتقييم المرتبط بتعريف التدقيق الداخلي والمعايير المهنية وقواد السلوك.

1312 –التقييم الخارجي :

يجب أتتم عملية التقييم الخارجي مرة على الأقل كل خمس سنوات وذلك بواسطة جهات مستقلة ومؤهلة أو من قبل فريق تدقيق من خارج المنشأة ويجب على مدير التدقيق الداخلي أن يناقش مع لجنة التدقيق مايلي:

- مدى الحاجة إلى تكرار عملية التقييم الخارجي.

–المؤهلات والاستقلالية التي يجب توفرها في فريق التدقيق الخارجي مع الأخذ بعين الاعتبار احتمال وجود تضارب في المصالح.

المدقق المؤهل يكتسب الكفاءة والأهلية من خلال الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي وممارسة عملية التقييم الخارجي، الكفاءة عبارة عن خليط من التدريب النظري والخبرة العملية، و يتم اكتساب الخبرة من خلال العمل في منشآت مماثلة من حيث الحجم أو القطاع أو الصناعة.

1320–التقرير عن الرقابة النوعية وبرامج التطوير:

يجب على مدير التدقيق الداخلي توصيل نتائج الرقابة النوعية على الجودة وبرامج التطوير إلى الإدارة العليا ولجنة المراجعة.

1321–استخدام عبارة " تم إعداده وفقا لمعايير الممارسة المهنية الدولية للتدقيق الداخلي ": ممكن للمدققين الداخليين عند إعداد تقرير لارقابة تضمينه عبارة " تم إعداده وفقا لمعايير الممارسة المهنية الدولية للتدقيق الداخلي " وذلك في حالة فقط كانت الرقابة النوعية على الجودة وتشمل نتائج الرقابة النوعية وبرامج التطوير كلا من نتائج التقييمات الداخلية والخارجية، ويجب أن يتم تقديم تقارير عن جميع أنشطة التدقيق الداخلي من خلال التقييم الخارجي على الأقل مرة كل خمس سنوات.

وبرامج التطوير تدعم هذا التقرير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ينسجم ويتوافق نشاط التدقيق الداخلي مع المعايير عندما تحقق النتائج ما تم توصيفه في تعريف التدقيق الداخلي ومتطلبات المعايير المهنية وقواعد السلوك الأخلاقي.

1322-الإفصاح عن عدم الالتزام والتوافق:

يجب على مدير التدقيق الداخلي عندما لا يوجد توافق مع تعريف التدقيق الداخلي والمعايير المهنية وقواعد السلوك الأخلاقي، أو وجود تأثير على نطاق وعمليات نشاط التدقيق الداخلي أن يفُصح عن ذلك إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

الفرع الثاني:معايير الأداء:

بصفة عامه تشير معايير الأداء التي أصدرها معهد المدققين الداخليين الأمريكي إلى حتمية قيام نشاط التدقيق الداخلي بتقييم مدى التعرض للمخاطر المرتبطة بحوكمة الشركات والعمليات ونظم المعلومات المتعلقة بكل من:إمكانية الاعتماد على سلامة المعلومات المالية والتشغيلية، فعالية وكفاءة العمليات، حماية الأصول، الالتزام بالقوانين واللوائح والعقود ،ومعايير الأداء هي :

-إدارة نشاط التدقيق الداخلي:(سلسلة 2000)

يجب على مدير التدقيق الداخلي إدارة نشاط التدقيق الداخلي بفعالية بشكل يضيف قيمة عالية لأعمال المنشأة، وذلك من خلال توافق نشاط التدقيق الداخلي مع متطلبات تعريف التدقيق الداخلي بإضافة قيمة لأعمال المنشأة وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة، بالإضافة إلى الالتزام بالمعايير المهنية والمبادئ الأخلاقية والقواعد السلوكية.

2010-التخطيط:

يجب على مدير التدقيق الداخلي وضع الخطط على أساس المخاطر لتحديد أولويات نشاط التدقيق الداخلي بما يتفق مع أهداف المنشأة.

*2010- A1*يجب أن تستند خطة نشاط التدقيق الداخلي على تقييم المخاطر التي تم تحديدها وأن يتم ذلك مرة كل سنة على الأقل، كما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار توجيهات الإدارة العليا ومجلس الإدارة في هذه العملية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2010- A2:يجب على مدير التدقيق أن يحدد ويأخذ بعين الاعتبار ما تتوقعه الإدارة العليا و مجلس الإدارة وغيرهم من أصحاب المصلحة من التدقيق الداخلي أن يقدمه من آراء وخدمات استشارية.

2010- C1:يجب على مدير التدقيق أن ينظر في أمر قبول الاستشارات المقترحة بناء على فائدتها في تحسين عملية إدارة المخاطر أو إضافة قيمة لأعمال المنشأة، وينبغي أن تشتمل الخطة على الأعمال الاستشارية التي تم قبولها.

2020-الاتصال والمصادقة:

يجب على مدير التدقيق الداخلي توصيل خطط نشاط التدقيق الداخلي ومتطلبات تنفيذ تلك الخطط بما في ذلك التغيرات الزمنية الجوهرية إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة وذلك بغرض مراجعة الخطط والمصادقة عليها، كما يجب على مدير التدقيق الداخلي أن يبلغ الإدارة كذلك بتأثير محدودية الموارد على تنفيذ الخطط

2030-إدارة الموارد:

يجب على مدير التدقيق الداخلي التأكد من أن موارد أنشطة التدقيق الداخلي كافية وملائمة وموزعة بشكل فعال لتنفيذ الخطة المعتمدة.

2040-السياسات والإجراءات:

يجب على مدير التدقيق الداخلي أن يضع السياسات والإجراءات اللازمة لتوجيه عمل نشاط التدقيق الداخلي، حيث يعتمد شكل ومحتوى هذه السياسات والإجراءات على حجم وتركيبة نشاط التدقيق الداخلي ودرجة تعقيد عمله.

2050-التنسيق:

ينبغي على مدير التدقيق الداخلي تبادل المعلومات والتنسيق مع الأطراف الداخلية والخارجية التي تقدم خدمات تأكيدية واستشارية للمنشاة بهدف التأكد من التغطية الصحيحة لموضوع معين والتقليل من ازدواجية الجهود المبذولة في حل هذا الموضوع.

2060-رفع التقارير إلى الإدارة العليا و مجلس الإدارة:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يجب على مدير التدقيق الداخلي أن يرفع تقارير دورية للإدارة العليا ومجلس الإدارة يبين فيها أهداف نشاط التدقيق الداخلي، صلاحياته، مسؤولياته، ونسبة الانجاز المحققة من الخطة الموضوعة.

2070-مسؤولية كل من الجهات الخارجية المقدمة للخدمات والمنشأة حول التدقيق الداخلي:

عندما تقوم جهة خارجية بتقديم خدمات كالخدمات التي يقدمها نشاط التدقيق الداخلي، يجب على هذه الجهة توجيه إدراك المنشأة نحو مسؤوليتها في المحافظة على بقاء فعالية نشاط التدقيق الداخلي، ويتم ذلك من خلال تأكد المنشأة من وجود انسجام وتوافق بين نشاط التدقيق الداخلي وتعريف التدقيق الداخلي ومعاييره المهنية والالتزام بالمبادئ السلوكية والأخلاقية.

2100-طبيعة العمل:

يجب على نشاط التدقيق الداخلي أن يقُيم عمليات الحوكمة وا إدارة المخاطر والرقابة، ويساهم في تحسينها من خلال استخدام منهج منظم ومنضبط.

2110-الحوكمة:

يجب على نشاط التدقيق الداخلي أن يقيم ويضع التوصيات المناسبة لتحسين عمليات الحوكمة في المنشأة ومساعدتها في تحقيق الأهداف التالية:

-الترويج للقيم والأخلاق المفروض تواجدها يف المنشأة.

-تأكيد فعالية إدارة الأداء التنظيمي وتوفر عملية المسألة والمحاسبة.

-توصيل التقرير حول المعلومات الخاصة بالرقابة وا إدارة المخاطر إلى الجهات المناسبة داخل المنشأة.

-التنسيق بين الأنشطة المختلفة و توصيل المعلومات إلى كل من مجلس الإدارة والمدققين الخارجيين والداخليين وا إدارة المنشأة.

*2110- A1*يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم تصميم وتطبيق وفعالية أخلاقيات المنشأة المتعلقة بالأهداف والبرامج والأنظمة.

2110- A2:يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم ما إذا كانت المعلومات التقنية تدعم استراتيجيات وأهداف المنشأة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2120-إدارة المخاطر:

يجب على نشاط التدقيق الداخلي أن يقيم مدى فعالية عملية إدارة المخاطر في المنشأة، ومدى مساهمته في تحسينها، لذلك يجب على التدقيق الداخلي أن يقُيم هذه العملية وقدرتها على تحقيق نتائج معقولة ومقبولة تضمن مايلي:

-دعم أهداف المنشأة ومهمتها في مواجهة المخاطر المحيطة بها.

-تمييز المخاطر التي تم تحديدها وتقييمها.

-اختيار قرارات مناسبة تستجيب للمخاطر وحسب أهمية وأولوية هذه المخاطر على المنشأة.

-الحصول على المعلومات المتعلقة بالمخاطر وتوصيلها في الوقت المناسب إلى كل من الموظفين والإدارة العليا ومجلس الإدارة للمشاركة وتحمل المسؤوليات في عملية إدارة المخاطر.

يقوم نشاط التدقيق الداخلي بجمع المعلومات اللازمة والتي تساعده في تقييم عملية إدارة المخاطر وذلك أثناء تنفيذه لمهامه المتعددة مما يوفر لديه عند ربط نتائج هذه المهام مع بعضها تصورا كاملا لعملية إدارة المخاطر على مستوى المنشأة ومدى فعاليتها.

تتم مراقبة عملية إدارة المخاطر إما بشكل مستمر من خلال نشاط إداري معين، أو بشكل متقطع ومنفصل من خلال إجراء تقييم لها خلال فترات معينة، ويمكن مراقبتها باستخدام كلا الطريقتين.

2120-A1: يجب على نشاط التدقيق الداخلي أن يقُيم مصادر الخطر المتعلقة بالحوكمة، العمليات، نظام المعلومات من خلال تقييم:

-موثوقية ونزاهة المعلومات المالية والتشغيلية.

-كفاءة وفعالية العمليات والبرامج.

-مدى حماية الأصول.

-الالتزام بالقوانين والأنظمة والسياسات والإجراءات والعقود.

*2120-A2:*يجب على نشاط التدقيق الداخلي أن يقُيم احتمال وقوع احتيال، وكيف تواجه المنشأة وتدير المخاطر الناتجة عن حدوث الاحتيال.

*2120- C1:*خلال المهمات الاستشارية يجب على المدققين الداخليين معالجة المخاطر بالانسجام مع أهداف المهمات الاستشارية، وعليهم التحذير في حال وجود مخاطر جوهرية غير ملحوظة مسبقا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

*C2 –2120*يجب على المدققين الداخليين أن يستخدموا المعرفة والخبرة التي يكتسبوها خلال تنفيذ المهمات الاستشارية في تقييم عملية إدارة المخاطر في المنشأة .

*C3 –2120*عندما يقوم المدققون الداخليون بمساعدة الإدارة في وضع أو تحسين عمليات إدارة المخاطر فإنه يجب عليهم الامتناع عن تحمل أية مسؤولية نيابة عن الإدارة ومسؤوليتها الكاملة والفعلية عن عملية إدارة المخاطر.

2130–الرقابة:

يجب على نشاط التدقيق الداخلي أن يساعد المنشأة في بقاء عملية الرقابة فعالة وذلك من خلال تقييم و فعالية هذا العملية، و أيضا عن طريق تحسينها وتطويرها بشكل مستمر.

2130–A1: يجب على نشاط التدقيق الداخلي أن يقيم كفاية وفعالية عملية الرقابة في الاستجابة للمخاطر المتعلقة بالحوكمة، والعمليات، ونظام المعلومات من خلال تقييم:

–موثوقية ونزاهة المعلومات المالية والتشغيلية.

–كفاءة وفعالية العمليات والبرامج.

–مدى حماية الأصول.

–الالتزام بالقوانين والأنظمة والسياسات والإجراءات والعقود.

*2130–C1*يجب على المدققين الداخليين أن يستخدموا الخبرة والمعرفة التي يكتسبوها خلال تنفيذ المهمات الاستشارية في تقييم عمليات الرقابة في المنشأة.

تم ذكر أهم معايير التدقيق الداخلي.

المطلب الثاني: الميثاق الأخلاقي لمهنة التدقيق الداخلي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعرف الأخلاقيات بوجه عام على أنها " مجموعة من المبادئ أو القيم والتي تتمثل في القوانين والقواعد التنظيمية والمواعظ الدينية ومواثيق عامة للجماعات المهنية مثل المحاسبين ومواثيق السلوك للمنظمات المختلفة"

إن العلاقة المميزة لأي مهنة تكمن في قبول العاملين لتحمل مسؤولياتهم للمحافظة على مصالح من يقومون على خدمتهم في تلك المهنة .

لذلك يجب على أعضاء معهد المراجعين الداخليين والمراجعين الداخليين بصفة عامة أن يلتزموا بمبادئ سلوكية عالية لكي يتمكنوا من تحمل مسؤولياتهم بجدارة وبالتالي فالهدف من القواعد الأخلاقية لمعهد المراجعين الداخليين هو تعزيز الثقافة الأخلاقية في المهنة، فهناك مبادئ مرتبطة بالمهنة وتطبيق معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي وكذلك مبادئ مرتبطة بالسلوك ويمكن إيجازها فيما يلي:[1]

1- الاستقامة/ النزاهة:

استقامة المراجعين الداخليين تنشأ من الثقة التي يمنحونها والتي توفر الأساس للاعتماد على أحكامهم.

2- الموضوعية :

يظهر المراجعون الداخليون أعلى درجات الموضوعية المهنية في جمع تقييم وإيصال المعلومات حول نشاط أو العمل تحت الفحص يضع المراجعون الداخليون تقييم متوازن لجميع الظروف ذات العلاقات ولا يتحيزون لمصالحهم الشخصية أو بالآخرين في إصدار الأحكام.

3- السريـــة:

يحترم المراجعون الداخليون قيمة وحيازة المعلومات التي يحصلون عليها ولا يفحصون عن هذه المعلومات بدون صلاحيات مناسبة إلا في حالة الإلزام القانوني والمهني لفعل ذلك.

4- الكفـــاءة:

1 حسين يرقي ، عمر عبد الصمد، درو التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وانعكاساته على تطبيق حوكمة المؤسسات، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر ،جامعة 20أوت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يطبق المراجعون الداخليون المعرفة ، المهارات والخبرات المطلوبة في تقديم خدمات التدقيق الداخلي[1]

1 حسين يرقي، مرجع سبق ذكر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة الفصل الأول :

يمكن القول أن جذور التدقيق الداخلي تعود إلى زمن بعيد، فقد كان نشوء وتطور التدقيق لامرتبط بنشوء وتطور المحاسبة. فالتدقيق الداخلي يعتبر الأداة الفعالة في التحقق من صحة البيانات المحاسبية وهذا ما يعزز مصداقية هذه الأخيرة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد:

مما لا يخفى على أحد أن قطاع المصارف يحتل مكانا متميزا داخل القطاع المالي ، فالمصارف من أقدم المؤسسات المالية وأكثرها انتشارا ، فضلا عن صلتها المباشرة بنظم المدفوعات، و بالتالي بحركة النقود في الدولة و التي تمثل المحرك الأساسي لعجلة النشاط الاقتصادي ،الأمر الذي يجعل هذه المصارف من أكثر المؤسسات المالية تعرضا للمخاطر نظرا لأنها لا تتعامل مع قطاع بعينه وإنما تتعامل مع النقود افتراضا و اقتراضا ، وبهذا فهي تتعامل مع مختلف المقترضين من مختلف القطاعات مما يستوجب الإحاطة بظروف المقترض الشخصية وكذلك ظروف ومخاطر القطاع ،لأن النقود كقوة شرائية عامة تتأثر بأوضاع الاقتصاد المحلي والدولي فان المخاطر التي تتعرض لها البنوك ليست مخاطر قطاع أو صناعة محددة بل مخاطر الاقتصاد في مجموعة محليا ودوليا .ولذلك لم يعد النشاط المصرفي يعمل على تلافي المخاطر.حيث أصبح لزاما على إدارة المصارف أن تضع الإجراءات والسياسات اللازمة لتحديد المخاطر المرتبطة بأعمالها وتقييمها والاستجابة لها من خلال إجراء ما يلزم للتقليل من آثارها. يتناول هذا الفصل دراسة مفهوم المخاطر، العوامل المؤثرة عليها، والأوضاع المختلفة لهذه المخاطر، بالإضافة إلى دراسة مفهوم إدارة المخاطر، ومنهجية عملها، ومبادئها وتحديد المسئولين عن هذه العملية في القطاع المصرفي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: المخاطر

تناولنا في هذا المبحث مفهوم المخاطر والعوامل المؤثرة فيها وكذلك أنواعها ومسؤولية القيام بها.

المطلب الأول:مفهوم المخاطر والعوامل المؤثرة فيها

قسمنا هذا المطلب إلى فرعين الأول تناولنا فيه مفهوم المخاطر والثاني فيه العوامل المؤثرة فيها

الفرع الأول: مفهوم المخاطر

تتعرض الكثير من المؤسسات إلى مخاطر أثناء العمل ، إلا أن المؤسسات المصرفية تكون أكثر عرضة للمخاطر لما لها من طبيعة خاصة في استخدام النقود،وهناك عدة تعاريف للمخاطر ونذكر:

*المخاطر هي:"حالة يكون فيها إمكانية حدوث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة والمتوقعة"[1]

*عرف معهد المدققين الداخليين الأمريكيين المخاطر على أنها "هي احتمال حدوث ظروف أو أحداث يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف المنظمة ، وتقاس المخاطر من خلال درجة تأثيرها على أهداف المنظمة و احتمال حدوثها ".

*الخطر هو حالة احتمالية إذا تحققت (أي وقعت) تجر ضررا.

*يعرف الخطر أيضا بأنه تلك الحالة التي يكون فيها احتمال للانحراف عن تحقيق نتيجة مرغوبة يتم توقعها أو الأمل في تحقيقها"

1-طارق عبد العال حماد-"إدارة المخاطر (أفراد -إدارات -شركات – مصارف)،ط 1 الإسكندرية ، الدار 2007،ص16

2- أحمد حلمي جمعة – سمير البرغوثي -"دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية دراسة ميدانية – بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الدولي السابع "إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة " كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة الزيتون الأردنية –عمان -الأردن – يومي 16-18\2007-ص7.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة فيه

هناك العديد من العوامل التي تركت آثار مهمة في مخاطر الأعمال المصرفية نذكر منها:[1]

1\التغيرات التنظيمية والإشرافية: قامت العديد من الدول والتنظيمات المهنية المتخصصة يفرض العديد من القيود التنظيمية على عمل المصارف وذلك للتقليل من مخاطر المنافسة فيما بينها ، والمحافظة على حدود معقولة من المخاطر خوفا من الأزمات المالية ، الأمر الذي كان له آثارا ايجابية في المخاطر ،ومثال ذلك ما قامت به اتفاقيات بازل المختلفة حول تحديد المخاطر المختلفة بالمصارف وكيفية قياسها والإشراف عليها .

2/عدم استقرار العوامل الخارجية : أدى عدم استقرار الأسواق العالمية وعدم الاستقرار المستمر لأسعار الفوائد وأسعار صرف العملات وابتداع المصارف لأدوات تغطية مستقبلية خاصة بالشركات المتعددة الجنسية إلى وجود مخاطر جديدة لم تكن موجودة سابقا مثل مخاطر التسعير ومخاطر السياسة ومخاطر سعر الفائدة.

3/المنافسة: تجبر المنافسة المنافسة المصارف على تقديم أفضل الخدمات بأقل الأسعار وهذا ما أثر سلبا خاصة مع توسع المصارف في تقديم التسهيلات الكثيرة مقابل اكتساب العملاء وأدى ذلك الى ازدياد المخاطر ، ومثال ذلك مخاطر الائتمانية .

4/ التطورات التكنوتزوجية: والتي تعتبر من العوامل الإيجابية على مخاطر العمل المصرفي نتيجة زيادة قدرة المصارف على تحديد مخاطرها، وإدارتها بطريقة أفضل، ولكن نجم عن ذلك أيضا آثارا سلبية تمثلت بمخاطر التجارة الإلكترونية.

1- شادي صالح البجيرمي – مرجع سبق ذكره – ص ص 21، 22.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: أنواع المخاطر

هناك عدة تقسيمات للمخاطر تتعرض لها المصارف بشكل عام سواء كانت تقليدية أو تعمل وفقا للشريعة الإسلامية وسيتم تناول أنواع المخاطر من حيث:[1]

– مدى قدرة الإدارة على توقع حدوث هذه المخاطر، وتنقسم ضمن هذا المجال وفقا للاتي

1–الخسائر المتوقعة: وفي اعلى مستوى مخاطرة يمكن إن تتحمل المصارف ،وتتصف بأنها مرتفعة وتكرارها قليل ويتم تغطية خسائرها من خلال رأس المال وبالتالي يتم التحوط لها من خلال رأس المال

2–الخسائر الاستثنائية : وتتصف بقلة حدوثها، وحجم الخسائر الناتج عنها يكون كدية يجعل من رأس المال غير قادر على تغطيتها ،مما يؤدي إلى إفلاس المصرف

* مخاطر مالية وأخرى غير مالية

الفرع الأول :المخاطر المالية: وتتضمن ما يلي

–**مخاطر السوق:** وهي المخاطر تنشا عن التغيرات في ظروف السوق ،ولذلك فان مصدرها هي الأدوات والأصل التي يتم تداولها في السوق ،وتم إضافتها إلى متطلبات معيار كفاية رأس المال في عام 1996حيث يتوجب على المصارف الاحتفاظ برأس المال كان لمواجهة مخاطر السوق بأنواعها ويتضمن هذا النوع من المخاطر ما يلي

–**مخاطر أسعار الفائدة:**وتتمثل الخسائر الناشئة عن التقلبات التي تحدث في معدلات أسعار الفائدة في الأسواق أو الناتجة عن التغير في أسعار المنتجات الناشئة عن التغير في أسعار الفائدة ويكون لها تأثير سلبي على إيرادات المصرف ورأسماله.

1– عز الدين نايف عنانزة – محمود داود عثمان –" اختبار مدى كفاءة مخاطر الائتمان على جودة المحافظ الائتمانية في البنوك الاسلامية الأردنية" – ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر العلمي الدولي السابع لجامعة فيلا دلفيا الخاصة المنعقد في الفترة ما بين 23 و 25 تشرين الثاني 2010 – عمان – الأردن – تحت عنوان – منظمات الأعمال المعاصرة من المنظور الاسلامي – ص 7

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-**مخـاطر أسـعار العملـة:**وتمثـل الخسـائر الناشـئة عـن تقلبـات أسـعار العمـلات الأجنبيـة والمتعلقـة بموجودات والتزامات المصرف

-**مخـاطر الانتمـاء:** وهـي احتماليـة إخفـاق عمـلاء المصـرف المقترضـين بالوفـاء بالتزامـاتهم تجـاه المصـرف ،وذلـك عنـد اسـتحقاق هـذه الالتزامـات،أو بعـد ذلـك أو عـدم السـداد حسـب الشـروط المتفـق عليهـا أي هـذه المخـاطر مرتبطـة بـالظرف المقابـل فـي العقـد مـن حيـث قدرتـه علـى سـداد التزاماته تجاه المصرف في الموعد المحدد

-**مخـاطر السـيولة:**وهـي المخـاطر التـي تنشـا نتيجـة لعـدم قـدرة المصـرف الوفـاء بالتزاماتـه الماليـة عنـدما تسـتحق الأداء مـن خـلال تـوفير الأمـوال اللازمـة لـذلك دون تحمـل خسـارة غيـر مقبولـة ،أي بمعنـى آخـر عـدم كفايـة السـيولة لمتطلبـات التشـغيل العاديـة ،وقـد يكـون نتيجـة الصـعوبة فـي الحصول على السيولة بتكلفة معقولة عن طريق الاقتراض أو عدم القدرة على تسيل المال

-**مخـاطر رأسـمال:**تتمثـل فـي عـدم كفايـة رأس المـال لحمايـة مصـالح كـل مـن المـودعين والمقترضـين وغيـرهم مـن أصـحاب المصـالح المختلفـة ويتوجـب الاحتفـاظ فـي جميـع الأوقـات برأسمال ملائم وكاف لمواجهة الخطر التي يتعرض لها في واستيعاب أي خسارة يمكن أن تلحق به.

الفرع الثاني :المخاطر غير المالية:ما يلي

-**مخـاطر التشـغيل العمليـات:** وهـي المخـاطر التـي تنشـا نتيجـة الأخطـاء البشـرية آو الفنيـة أو الحـوادث وهـي مخـاطر الخسـارة المباشـرة وغيـر المباشـرة الناتجـة عـن عوامـل داخليـة أو خارجيـة ولذلك فان المخاطر التشغيلية يمكن أن تندرج تحتها المخاطر التالية

-**المخـاطر القانونيـة:** وتتمثـل بعـدم وضـوح العقـود الماليـة موضـوع التنفيـذ أي أنهـا تـرتبط بالنظـام الأساسي والتشريعات والأوامر التي تحكم الالتزام بالعقود والصفات.

-**مخاطر السمعة:** وهي المخاطر الناشئة عن توافر انطباع سلبي عن المصرف والذي يؤدي إلى تحول العملاء إلى المصارف المنافسة أما أسباب حدوث هذه الانطباع يعود إلى عدة أسباب من بينها :

*التصرفات الناشئة عن موظفي المصرف،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

*عدم القدرة على خدمة العملاء بالجودة والسرعة المطلوبة،

*.اعتزاز ثقة العملاء بسرية المصرف.

-**مخاطر التوثيق:**التوثيق اللازم لتعزيز الأنشطة والعمليات الخاصة بالمصرف سواء فيما يتعلق بالعلاقة مع العملاء أو العلاقات الداخلية بين أقسام ودوائر المصرف إضافة إلى عمليات تنظيم الاتفاقيات والعقود المالية مع العملاء بشكل خاطئ .

المبحث الثاني: إدارة المخاطر المصرفية

تم تقسيم هذا المطلبين الأول جاء فيه مفهوم إدارة المخاطر ومهامها أما المطلب الثاني مبادئ وقواعد إدارة المخاطر ومنهج عملها

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر ومهامها

الفرع الأول: مفهوم إدارة المخاطر

تتعرض أنشطة وأعمال المنشأة دائما وفي أي زمان ومكان للمخاطر ومع الاهتمام بإدارة المخاطر من أواخر النصف الثاني من القرن العشرين فقد صدرت التعاريف المتعددة والمتنوعة لإدارة المخاطر نذكر منها :

*إدارة المخاطر هي "عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى.[1]

وقد عرف Williams and Heinz *إدارة المخاطر على* أنها: "تقليل الآثار السلبية للمخاطر إلى الحد الأدنى بأقل تكلفة ممكنة من خلال التعرف عليها وقياسها والسيطرة عليها " .[2]

1- حماد طارق عبد العال – مرجع سبق ذكره – ص 51 .

2- المرجع نفسه – ص 146.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

*تعريف معهد المدققين الداخليين الأمريكي لإدارة المخاطر كما يلي " هي عملية تحديد ، تقييم ، إدارة ، ومراقبة الأحداث أو الظروف المحتملة ، وذلك بهدف تزويد المنشأة بتأكيد معقول فيما يتعلق بانجاز وتحقيق أهداف المنشأة المخطط لها"

*عرفت لجنة الخدمات المالية المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية إدارة المخاطر بما يلي:

هي تلك العملية التي يتم من خلالها تعريف المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها وذلك بضمان ما يلي:

– فهم المخاطر

– أن المخاطر ضمن الإطار الموافق عليه من قبل مجلس الإدارة

– أن عملية القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر تتفق مع الأهداف الإستراتيجية للمصرف.

– أن العائد المتوقع يتناسب مع درجة الخطر.

– أن تخصيص رأس المال والموارد يتناسب مع مستوى المخاطر.

– أن القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر واضحة وسهلة الفهم.

– أن الحوافز الأداء المطبقة في المصرف منسجمة مع مستوى المخاطر"[1]

* وقد عرفت لجنة(CO SO) إدارة المخاطر على أنها: " تحديد وتحليل والسيطرة الاقتصادية على هذه المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الإرادية للمشروع" [2]

1– شادي صالح البجيرمي – مرجع سبق ذكره – ص ص 28 – 29.

2– خالد وهيب الراوي – " إدارة المخاطر المالية" – ط 1 – دار المسيرة للنشر و التوزيع – عمان – 2010 – ص 09.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستنادا إلى ما سبق يمكن أن نستخلص تعريفا لإدارة المخاطر " هي عبارة عن عملية يقوم من خلالها المسؤولين عن إدارة المصارف بوضع السياسات والإجراءات اللازمة لتحديد المخاطر المحيطة بأعمال أنشطتها المختلفة ، ومن ثم قياسها وتقييم آثارها المالية ، والاستجابة لها من خلال الحد منها أو التقليل من آثارها إلى الحد الأدنى ."

الفرع الثاني:مهام إدارة المخاطر

يمكن إبراز مهام إدارة المخاطر فيما يلي:[1]

1 – وضع سياسة وإستراتيجية إدارة المخاطر مع إعداد سياسة و هيكل للمخاطر داخليا لوحدات العمل ، والعمل على إنشاء بيئة ملائمة .

2– التعاون على المستوى الإستراتيجي والتشغيلي فيما يخص إدارة المخاطر .

3– بناء الوعي الثقافي داخل المؤسسة ، ويشمل التعليم الملائم مع التنسيق مع مختلف الوظائف فيما يخص إدارة المخاطر مع تطوير عمليات مواجهة الخطر.

4– إعداد التقارير عن المخاطر وتقديمها لمجلس الإدارة وأصحاب المصالح.

5– اكتشاف المخاطر الخاصة بكل نشاط اقتصادي .

5– تحليل كل خطر من الأخطار التي تم اكتشافها ومعرفة طبيعته و مسبباته وعلاقته بالأخطار الأخرى.

7– قياس درجة الخطورة واحتمال حدوثها وتقدير حجم الخسارة

1– ابراهيم رياح ابراهيم المدهون – " دور المدقق الداخلي في تفعيل دارة المخاطر في المصارف العامة في قطاع غزة – مذكرة ماجستير – قسم المحاسبة و التمويل – كلية التجارة – الجامعة الاسلامية – غزة – 2011 – ص ص 37 – 38.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8- اختيار أنسب وسيلة لإدارة الأخطار الموجودة لدى الفرد أو المؤسسة حسب درجات الأمان والتكلفة اللازمة.

المطلب الثاني: مبادئ وقواعد إدارة المخاطر ومنهج عملها

الفرع الأول: مبادئ وقواعد إدارة المخاطر

نظرا لأهمية إدارة المخاطر قامت لجنة الخدمات المالية المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي تضم في عضويتها 125 مصرفا ومؤسسة مالية، بتشكيل لجنة فرعية تحت اسم " لجنة قواعد إدارة المخاطر " والتي كلفت بوضع دليل للقواعد العامة لإدارة المخاطر في المصارف التجارية .

ويمكن تلخيص هذه القواعد التي يطلق عليها القواعد والمبادئ العامة السبعة لإدارة المخاطر كما يلي[1]:

مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا :

يتم وضع سياسات إدارة المخاطر والمستوى المقبول من المخاطر على مستوى المنشأة ككل من قبل الإدارة العليا ، ويتم اعتماد السياسات والحد المقبول من المخاطر وإقرارها من قبل مجلس الإدارة بحيث تتضمن تحديد المخاطر وأساليب أو منهجيات قياسها والرقابة عليها .

يهدف هذا المبدأ من التأكد أن عملية قبول المخاطر والسياسات الموضوعة تتماشى مع توقعات المساهمين والمالكين، ومع الخطط الإستراتيجية للمصرف، هذا بالإضافة إلى الإلزام بالمتطلبات التنظيمية والقانونية، ووجود فهم واضح لثقافة المنشأة لعملية إدارة المخاطر لدى كافة المستويات الإدارية المختلفة.

1- شادي صالح البجيرمي – مرجع سبق ذكره – ص ص 30 – 32.

- **إطار عملية إدارة المخاطر :**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يجب أن يكون لدى المصرف إطارا مرجعيا لعملية إدارة المخاطر يتصف بالفاعلية والشمولية والاتساق ، ويجب على الإدارة أن توفر الموارد البشرية والمالية الكافية لدعم إطار هذه العملية من أجل ضمان فعالية إدارة المخاطر .

ويهدف هذا المبدأ إلى التأكيد من أن كافة المخاطر قد تم تحديدها وإدارتها بما يتوافق مع توقعات الإدارة العليا ، والإبلاغ عنها بما يضمن اتخاذ كافة الإجراءات التصحيحية اللازمة وفي الوقت المناسب .

– تكامل عملية إدارة المخاطر :

يجب أن لا يتم تقييم المخاطر بصورة منعزلة عن بعضها البعض ، وذلك بهدف التمكن من تحديد التداخل بين المخاطر المختلفة وفهمها وإدارتها بشكل جيد وسليم ، لذلك فان التحليل السليم يتطلب تحليل وتقييم المخاطر بصورة كلية ومتكاملة نظرا لأن هناك تداخلا بين المخاطر التي يواجهها المصرف .

ويهدف هذا المبدأ إلى التأكيد من أن عملية إدارة المخاطر تتم بشكل مستمر على مستوى المنشأة ككل ، بهدف معرفة التداخل والترابط بين المخاطر المختلفة وتحديد الآثار المترتبة عنها لتستطيع الإدارة اتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لمعالجة هذه المخاطر .

– محاسبة خطوط الأعمال :

من المعروف أن أعمال المصرف تقسم إلى خطوط أعمال والمقصود بذلك الأنشطة المختلفة المشكلة لعمل المصرف ، وتقع مسؤولية إدارة المخاطر في كل نشاط على عاتق من يتولى إدارته كما هو الحال بالنسبة لمسؤوليته عن أعمال نشاطه من أرباح وخسائر ، لذلك وكما يتم محاسبته عن نتائج هذه الأعمال فانه محاسب ومسؤول عن النتائج السلبية للمخاطر المحيطة بأعمال هذا النشاط .

يهدف هذا المبدأ إلى التأكيد من توفر الفهم والإدراك للمدراء والمسؤولين عن اتخاذ القرارات الخاطئة وتأثيرها على أهداف المنشأة ، ويجب أن تقوم الإدارة بمساءلتهم عن الخسائر المرتبطة بتحقق هذه المخاطر ، وأن توفر تدقيق مستقل وكافي للرقابة على هذه المخاطر ، ومن ناحية أخرى توفير نظام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حوافز يساعد الإدارة على تحديد المخاطر في الوقت المناسب ، والتشجيع على عدم إخفائها والتستر عليها من قبل أحد العاملين في المنشأة .

– تقييم وقياس المخاطر :

ينبغي تقييم جميع المخاطر بصورة وصفية وبشكل منتظم ودوري ويجب أن يتم التقييم والقياس بطريقة كمية كلما كان ذلك عمليا وممكنا ، وأن يأخذ تقييم المخاطر بالحسبان تأثير الأحداث المحتملة وغير المحتملة الحدوث .

يهدف هذا المبدأ إلى فهم و إدراك الإدارة لحجم وطبيعة المخاطر التي قد تتعرض لها ، من خلال تحويلها إلى لغة الأعمال والأرقام مما يسمح لها باتخاذ القرارات الصحيحة وتطبيق الإجراءات المناسبة للتعامل مع المخاطر المختلفة .

– المراجعة المستقبلية:

يجب أن يتولى تقييم المخاطر قسم يتوفر فيه الشروط التالية:

*أن يتمتع بالاستقلالية التامة .

*أن يكون لديه السلطات والصلاحيات والخبرات الكافية لتقييم المخاطر .

*القدرة على اختيار فعالية أنشطة إدارة المخاطر .

*رفع التقارير وتقديم التوصيات العلاجية لضمان فعالية عملية إدارة المخاطر .

ويهدف هذا المبدأ إلى التأكد من أن الأشخاص الذين يتخذون

القرارات المتعلقة بالمخاطر ويقومون بإدارتها نيابة عن المنشأة هم ليسوا وحدهم الذين يقومون بذلك، فهناك قسم مستقل بالقياس والرقابة على المخاطر ويقيم فعالية عملية إدارة المخاطر.

–التخطيط للطوارئ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يجب أن يكون هناك سياسات وعمليات لإدارة المخاطر في حالة الأزمات المحتملة الحدوث والظروف الطارئة ويجب أن يتم اختيار كفاءة هذه السياسات والعمليات عند الضرورة.

يهدف هذا المبدأ إلى التأكيد من استعداد المنشأة لتحديد ومعالجة الحالات غير العادية في الوقت المناسب وبشكل فعال.

الفرع الثاني: منهج عمل إدارة المخاطر

إدارة المخاطر عبارة عن عملية منطقية ومنهجية تعمل على تطبيق الأساليب الأساسية التالية:[1]

- إنشاء نطاق إدارة المخاطر .

- تحديد، وتحليل وتقييم ومعالجة المخاطر المرتبطة بأنشطة.

- معالجة ومراجعة أداء إدارة المخاطر.

- إجراءات الاتصالات والتشاور في جميع مراحل عملية إدارة المخاطر مع مراعاة التسجيل والإبلاغ ضمن التقارير المطلوب إعدادها في هذا الخصوص .

وفيما يلي نذكر أساسيات منهج إدارة المخاطر:

1- ابراهيم رباح ابراهيم المدهون – مرجع سبق ذكره – ص 39.

1/مرحلة إدارة المخاطر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هناك العديد من المخاطر التي تمر بها عملية إدارة المخاطر وفيما يلي نستعرض المراحل التي تمر بها هذه العملية:

***إنشاء نطاق إدارة المخاطر:**

هناك العديد من الاعتبارات الداخلية والخارجية التي تؤخذ بعين الاعتبار في بناء سياسة إدارة المخاطر وتتمثل في

-الاعتبارات الداخلية:وهي عبارة البيئة الداخلية للمؤسسة والتي عن طريقها تسعى لتحقيق أهدافها

-الاعتبارات الخارجية:ومن أمثلتها القوانين والأنظمة الثقافية السائدة في البلد والنظام الاقتصادي المعمول به...الخ

***فحص المخاطر**

وهذه المرحلة تتضمن العديد من النقاط وهي كالتالي

-**التعرف على المخاطر** :على المؤسسة التعرف على مصادر المخاطر والآثار المترتبة عليها ،فالهدف من الخطوة هو توليد قائمة شاملة للمخاطر التي تؤدي إلى أحداث خسائر أو التأثير على احد أهداف المصرف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-**تحليل المخاطر** :بعد أن يتم العرف على المخاطر ،يجب أن يتم قياس حجم المحتمل للخسارة واحتمال حدوث تلك الخسارة ثم ترتيب الأولويات إلى مخاطر حرجة هامة وغير هامة. [1]

-**تقييم المخاطر**: عندما يتم الانتهاء من عملية تحليل المخاطر فان من الضروري إجراء مقارنة بين المخاطر ومقاييس المخاطر التي تم إعدادها من طرف المؤسسة ،مقاييس المخاطر قد تتضمن الفوائد والتكاليف ذات العلاقة والمتطلبات القانونية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية واهتمامات أصحاب المصالح ...الخ لذلك يستخدم تقييم المخاطر لاتخاذ القرارات تجاه المخاطر ذات أهمية بالنسبة للمؤسسة وفيما إذا كانت المخاطر يجب قبولها ومعالجتها

***معالجة المخاطر**

بعد التعرف على المخاطر وتقييمها يتم وضع المعايير المناسبة لضبط هذه المخاطر لتجنبها أو تخفيض الخسائر المحتملة التي قد تتعرض لها المنشاة لدى ممارستها أنشطتها المختلفة

2المتابعة و المراجعة[2]

تضع عملية المراجعة والمتابعة نوعين من العمليات أولها التدقيق الذي يقوم به طرف خارجي على عملية إدارة المخاطر وهو إما أن يكون من خلال مدقق خارجي أو من خلال تدقيق داخلي مستقل والثاني :المراجعة التي تقوم بها إدارة المخاطر على عملياتها ويعود إدراج عملية المتابعة والمراجعة في برنامج إدارة المخاطر لسببين هما

-تعد عملية إدارة المخاطر مستمرة ومتغيرة فالعمليات التي تقوم بها قد تتغير من وقت لأخر وفقا للتغير في المخاطر التي يتعرض لها المصرف، كما تتغير التقنيات التي يتم إتباعها في إدارة المخاطر وفقا للتغيرات في المخاطر.

1- حماد طارق عبد العال – مرجع سبق ذكره – ص 61.

2- المرجع نفسه – ص 63.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* هناك بعض الأخطاء غير متكررة، لذا وجب وجود متابعة ومراجعة مستمرة بهدف تحسين الأداء.

3 – الاتصال والتشاور:

يتم الاتصال والتشاور مع أصحاب المصالح الداخلية والخارجية في جميع مراحل إدارة المخاطر وذلك لوضع خطة تتضمن الإبلاغ عن العمليات والإجراءات المتعلقة بها من أجل إعلام أصحاب المصلحة بالأسس التي تم اعتمادها في هذا المجال ، بالإضافة إلى قيام المدقق الخارجي والمدقق الداخلي بإعداد تقرير مبني على النزاهة والوضوح وأن يكون مدعما بالأدلة اللازمة ، ليتم إرساله إلى مجلس الإدارة العليا وكل من له مصلحة في ذلك .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: مسؤولية القيام بعملية إدارة المخاطر المصرفية

أصبحت مسؤولية المحافظة على النظام المصرفي مسؤولية مشتركة بين عدد من اللاعبين الرئيسيين الذين يديرون أبعادا مختلفة من المخاطر المالية ومخاطر التشغيل ، ويطلق على ذلك شراكة إدارة المخاطر ، ويمكن تحديد الشركاء في عملية إدارة المخاطر كالأتي :[1]

- المراقبون أو السلطات الإشرافية :

لا يستطيع المراقبون أن يمنعوا انهيار أو إفلاس مصرف ، ولكن دورهم الرئيسي هو تسهيل عمليات إدارة المخاطر،وتشجيع وجود بيئة جيدة لإدارة المخاطر في المصرف من أهم عناصرها وجود إطار عام لإدارة المخاطر ، وهذا يلعب دورا هاما في التأثير في المسئولين أو الشركاء الآخرين في إدارة المخاطر .

- المساهمون: تقع مسؤولية إدارة المصرف على مجلس الإدارة ، حيث هو من يقوم بوضع الإستراتيجيات المختلفة وتعيين الموظفين وخصوصا الإدارة العليا ووضع سياسات التشغيل يقع عليه مسؤولية أن يكون المصرف قويا ويعمل بصورة جيدة .

- الإدارة التنفيذية:

وهي الإدارة المسئولة عن تطبيق السياسات التي يضعها مجلس الإدارة، ويجب أن يكون لدى المديرين التنفيذيين الخبرة والقدرة على المنافسة، ولديهم دراية كافية بإدارة المخاطر المصرفية.

1- نبيل حشاد – دليلك إلى إدارة المخاطر بالمصارف – ط1 – بيروت– لبنان – 2005 – ص ص 24-26.

- لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعد لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي بمثابة امتداد لوظيفة أو مهمة سياسية مجلس الإدارة لإدارة المخاطر ، ويجب أن تقوم لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي بالتأكد من التزام المصرف بالأنظمة الرقابية الداخلية ونظم المعلومات ، وعلى الرغم من أن لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي

يلعبان دورا هاما في مساعدة الإدارة على إدارة المخاطر بصورة سليمة ، الا أن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق جميع المستويات الإدارية في المصرف .

– المدققون الخارجيون:

وهم غالبا ما يلعبون دورا تقيميا في عمليات المعلومات الخاصة بإدارة المخاطر ، ويجب أن يهتم المدققين الخارجون ليس فقط بالفحص التقليدي لعناصر الميزانية وقائمة الدخل فحسب ، وإنما يجب أن يكون تدقيقهم مركزا على المخاطر .

– الجمهور العام أو المتعاملون مع المصرف يقع على المتعاملين مع المصرف وخصوصا المودعين عبء أيضا في مجال إدارة المخاطر ، وذلك من خلال مطالبة إدارة المصرف بالإفصاح عن المعلومات المالية والتحليل المالي حتى يتمكنوا من تقييم أداء المصرف والمخاطر المحيطة بأنشطته وأعماله .

الخلاصة الفصل الثاني:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما سبق يتبين ضرورة متابعة المخاطر التي تتعرض لها المصارف ، ومدى الحاجة الى وجود ادارة مستقلة لإدارة المخاطر فلا يمكن أن يتجنب المصرف المخاطر وانما يمكنه التحكم بها وادارتها بما يخدم مصلحة العمل والمحافظة على استمراريته ، لذلك يجب أن يتناول مهام ادارة المخاطر عمليات التنسيق بين كافة الإدارات في المصرف لضمان توفير كافة البيانات حول المخاطر وتحديد المسؤوليات والتأكد من صحة هذه البيانات والمعلومات واستمرار تدفقها للمساعدة في التقليل من حدة المخاطر .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد

تعتبر المخاطر جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصا مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية والحاجة إلى بنوك ذات أحجام كبيرة فالبنوك لصبحت اليوم توجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة حظرتها من بنك إلى أخر وان حسن تقييم وتحليل ودراسة ومن ثم ادراة مجمل المخاطر المحتملة من العوامل المساعدة على نجاح البنك وضمان استمراره في السوق المصرفية بعوائد مرضية ومخاطر متدنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: التدقيق الداخلي في قطاع المصرفي

تناولنا في هذا المبحث مبررات التدقيق الداخلي في المصارف وأهدافه.

المطلب الأول :مبررات التدقيق الداخلي في المصاريف

يعتبر الجهاز المصرفي قطاعا فاعلا وحيويا في ادراة الاقتصاد و مواكبه التطورات التي يمر بها من خلال توفير القنوات والأطر المؤسسية اللازمة لتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو سبل الاستثمار الحقيقي الدعم لمسيرة النمو المطرد من المعروف أن ممارسة أنشطة وإجراءات الأعمال المصرفية يحفظ مجموعة من المخاطر وان ترك الأنشطة والممارسات المصرفية بدون عملية تدقيق ومراقبة سيؤدى إلى مشاكل تهدد بخطر فقدان العملاء لودائعهم وفقدان المصارف لرؤوس أموالها وبالتالي إمكانية الإفلاس أو المقاضاة أمام المتعاملين أو وقوع مخالفات على المصرف من قبل الجهات المشرفة الحكومية التي تمارس أنواع الرقابة الخارجية الحكومية على المصارف كالمصرف المركزي لدلك كان من المهم جدا وجود و وحدات تقوم بمهمة التدقيق والفحص والتأكد من داخل المصرف على الإجراءات التى ينفذها المدراء و الأفراد داخل المصارف.

ويمكن تلخيص مبررات وجود التدقيق الداخلي في المصارف بما يلي[1]:

إن المصارف تقوم بالعديد من المعاملات ضمن الأقسام العديدة فيها ابتداء بالودائع ومرور بالكميات والاعتمادات والحساب الجاري المبين والتسهيلات الائتمانية وما يتبع دلك من المعاملات المختلفة لدلك فان تبعا إلى هدا التنوع في العمليات المصرفية تبدو الحاجة الملحة لوجود التدقيق الداخلي.

- أن عدد المتعاملين مع المصرف كبير جدا, لا يأتون صدفة إنها هناك ما يسمى بالعميل الدائم (المستقر) لدلك كان من لزاما على المصرفان يؤمن الثقة لهدا العمل بالحفاظ على سمعة المصرف من

[1] -خالد أمين عبد الله – **التدقيق والرقابة في المصارف** –دار وائل للنشر –ط1 – عمان – الأردن– 1998– ص15

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلال إدراك العميل بعدم وجود أية تلاعبات أو اختلاسات في المصرف كنتيجة حتمية لتوفير جهاز رقابة وضبط فعال.

- وجود إمكانية التلاعب في العمليات المصرفية خاصة بعد حدوث طاهرة المكننة في المصارف مما أتاح المجال المناسب لحدوث تلك التجاوزات
- علاقة الرقابة الداخلية والتدقيق بسياسات التوظيف حيث هده العلاقة في تشجيع الموظف الدقيق والصادق بعمله ومعاقبة الموظف المقصر بالاعتماد على تقرير المدقق الداخلي.
- بالإضافة إلى أن التدقيق الداخلي يعطى العميل الثقة. فان هذا التدقيق تبدو أهميته أيضا في إعطاء المساهمين في المشروع الصورة الواضحة عن تسيير العمليات فيه.

المطلب الثاني: أهداف التدقيق الداخلي في المصارف

إن الهدف الرئيسي من تدقيق عمليات المصرف هو تقديم رأى مستند إلى المعايير الدولية للتدقيق أو الممارسات المحلية المناسبة التي يتم وضعها حول صحة البيانات المالية السنوية للمصرف والتي تم إعدادها بشكل دوري.

وغالبا ما يطلب من المدقق الداخلي أن يقدم تقارير لأغراض خاصة بالجهات العليا المشرفة على المصرف والى السلطات النظامية الأخرى و فيما يلي أهم أهداف التدقيق الداخلي في المصارف[1]

- تيسير تحقيق أهداف العمل في المصارف.
- الاستخدام الأمثل للمواد المتاحة في المصرف.
- حماية أصول المصرف.
- تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر.
- تيسير الامتثال لقوانين حكومية الشركات وتقديم التقارير بشكل مستقل للجنة التدقيق.

[1] –عبد الله، خالد أمين،" **الاتجاهات الحديثة في التدقيق والرقابة**"، ط1 ،الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2002، ص9.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- استعراض ومراجعة الالتزام بالسياسات والإجراءات واللوائح داخل المصرف.
- زيادة الموثوقية بالقوائم المالية.

المبحث الثاني : دور التدقيق الداخلي في ادراة المخاطر المصرفية

فسمنا هذا المبحث إلى مطلبين الأول استعانة إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي أما الثاني فجاء فيه الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية وتدقيق عملياتها.

المطلب الأول : استعانة ادراة المخاطر بالتدقيق الداخلي

هناك توافق بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر على توجيه نماذج عملياتهما بشكل يضمن لكلا الطرفين التكامل المتبادل مع الحفاظ على الصورة الذاتية و الاستقلالية لكل منها و هدا يتطلب وضع سياسة لضمان تدقيق البيانات و المعلومات بين كلا الطرفين فيجب على إدارة المخاطر إن تسمح للمدقق الداخلي بالمشاركة في اجتماعاتها مع الإدارة التي تهدف إلى وضع إستراتجية لإدارة المخاطر في المصرف ,و ينبغي أن تسمح له بالدخول إلى قاعدة البيانات الخاصة بها لتحقيق المشاركة و تقديم المنشورة لإعداد نظام محكم لإدارة المخاطر في المصرف كما ينبغي على إدارة المخاطر المتطورة أن يكون لها نموذج خاص لعملياتها أي بمثابة خارطة الطريق تحدد الملامح الأساسية لعملية إدارة المخاطر في مراحلها المختلفة, وهذا النموذج يمثل إطار التعاون الملائم بينها وبين التدقيق الداخلي فعملية إدارة المخاطر تتألف من خمسة مراحل تشغيلية هي:التخطيط، والتحديد، والتحليل، والضبط، والمراقبة.

فهذه المراحل التشغيلية الخمسة توفر إطار عمل لإدارة المخاطر, حيث يتم الاستعانة بالمدقق الداخلي في جميع هده المراحل، فكلاهما يعكس أنشطة الأخر لدلك قد يحدث تداخل,الأمر ألدى يتطلب التنسيق بينهما[1]

المطلب الثاني: الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية وتدقيق عملياتها

[1] –الخطيب سمير ،" **قياس وإدارة المخاطر في البنوك**"، ط 1،الإسكندرية،منشاة المعارف،ص 26.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرع الأول: تدقيق عمليات إدارة المخاطر

عملية تدقيق إدارة المخاطر هي عملية تدقيق تفصيلية ومنظمة لبرنامج إدارة المخاطر مصممة لتقرير ما إذا كانت أهداف البرنامج ملائمة لاحتياجات المؤسسة، وأن التدابير المصممة لتحقيق تلك الأهداف مناسبة وما إذا كانت التدابير قد تم تنفيذها بشكل سليم .ورغم أن المتابعة والتدقيق عبارة عن عملية متواصلة يتم أداؤها دون انقطاع إلا أن برنامج إدارة المخاطر ينبغي إخضاعه للمراجعة من طرف المدقق الداخلي، والتي تتم عبر مراحل معينة من أجل تحقيق أهداف معينة.

_مراحل تدقيق إدارة المخاطر:

يتم تقييم وتدقيق برنامج إدارة المخاطر من طرف قسم التدقيق الداخلي أو بواسطة مدقق خارجي، وهذه العملية تشمل بوجه عام الخطوات التالية:

_مراجعة أهداف وسياسات إدارة المخاطر:

تتمثل الخطوة الأولى في مراجعة سياسات إدارة المخاطر التي تنتهجها المؤسسة ومعرفة أهداف البرنامج، وحتى لو لم يكن لدى المؤسسة سياسة إدارة المخاطر رسمية مكتوبة فان تحليل الإجراءات ونمط الحماية يمكن أن يشير إلى وجود سياسة قائمة فعلا. وبعدها يتم التعرف على أهداف البرنامج ثم يتم تقييمه لتقرير مدى مناسبته للمؤسسة ويشمل هذا التقييم عموما مراجعة موارد المؤسسة المالية وقدرتها على تحمل الخسائر المعرضة لها، وذلك بهدف تقرير ما إذا كانت أهداف البرنامج متماشية مع موارد المنظمة المالية وقدرتها على تحمل الخسارة، وعندما تكون أهداف إدارة المخاطر قاصرة يتم صياغة أهداف جديدة وعرضها على الإدارة للموافقة عليها، وفي حالة وجود تناقض أو تعارض بين التطبيق والسياسة ينبغي التوفيق بين الاثنين، إما بتغيير الأهداف أو تغيير

أسلوب المؤسسة في التعامل مع مخاطرها، وفي الأحوال التي تكون فيها الأهداف غير واضحة ينبغي تقديم توصية بإعادة صياغة فلسفة المؤسسة فيما يتصل بإدارة المخاطر وتبني سياسة إدارة مخاطر أكثر ملائمة في هذا الخصوص.

_التعرف وتقييم التعرض للخسارة:

بعد الانتهاء من تحديد وتقييم الأهداف تكون الخطوة التالية هي التعرف على احتمالية تعرض المؤسسة للمخاطر، والتقنيات المستخدمة في ذلك، وتكون تقنيات مراجعة إدارة المخاطر هي في جوهرها نفس التقنيات المستخدمة في مرحلة التعرف على المخاطر، وفي حالة إغفال وتجاهل تعرضات رئيسة ينبغي على المدقق الداخلي أن يتعرف على الوسائل والمقاييس الممكن استخدامها للتصدي لها بأنسب البدائل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما في حالة عدم كفاية الوسائل المستخدمة للتصدي لهذه التعرضات فينبغي على المدقق الداخلي التوصية باتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة.

_تقييم قرارات التعامل مع كل تعرض:

بعد أن يتم التعرف على المخاطر التي تواجه المؤسسة وقياسها يدرس المدقق الداخلي المداخل المختلفة الممكن استخدامها للتعامل مع كل مخاطرة، وينبغي أن تشمل هذه الخطوة مراجعة تعامل المؤسسة مع المخاطر لتفاديها أو التقليل منها.

_تقييم تنفيذ تقنيات معالجة المخاطر المختارة [1]:

تأتي الخطوة التالية وهي تقييم القرارات الماضية حول كيفية التصدي لكل تعرض للمخاطر والتحقق من أن القرار قد تم تنفيذه على أكمل وجه، كما تشمل هذه الخطوة أيضا مراجعة كل من تدابير التحكم في الخسارة.

وقد نصت المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي في هذا الصدد في المعيار رقم2120 الخاص بإدارة المخاطر على مايلي:

-يجب على وحدة التدقيق الداخلي تقييم فعالية إدارة المخاطر وكذا المساهمة في تطوير إجراءات إدارة المخاطر.

-يقع على عاتق التدقيق الداخلي تقييم التعرض للمخاطر المتعلقة بحوكمة المؤسسات،وتشمل كافة العمليات التي تقوم بها المؤسسة ونظم المعلومات من خلال الآتي:

-تقييم موثوقية وسلامة المعلومات المالية والتشغيلية.

-تقييم فعالية وكفاءة العمليات.

-تقييم مدى حماية الأصول.

-تقييم مدى الامتثال للقوانين، الأنظمة والعقود.

1-الخطيب سمير، مرجع سبق ذكره، ص9.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما ينبغي على التدقيق الداخلي في المنشأة تقييم احتمالات حدوث الاحتيال والغش، وكيفية إدار المؤسسة لهذه المخاطر وتشمل:

-الإبلاغ عن المخاطر بما يتفق مع أهداف المهمة، كما يجب الانتباه إلى المخاطر العالية.

-إدراج المعارف التي تم اكتسابها حول إدارة المخاطر أثناء القيام بالعمليات الاستشارية في تقييم إجراءات إدارة المخاطر الخاصة بالمنشأة.

-مساعدة الإدارة في إدارتها للمخاطر أو تحسين إجراءاتها.

_التقرير والتوصية بإدخال تغييرات لتحسين البرنامج

يتم إعداد تقرير مكتوب ومفصل حول نتائج التحليل متضمناً التوصيات اللازمة بإجراء تغييرات وتعديلات لتحسين برنامج إدارة المخاطر، ويرفع إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة، ولجنة المراجعة وكذا المساهمين وأصحاب المصالح عند الضرورة.

الفرع الثاني:الدور الذي يلعبه الدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية

قبل تقديم شرح لدور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر لأبدلنا من توضيح كيف تتم عملية ادراة المخاطر على مستوى المصرف المسؤول الأول عن هذه العملية. فالادراة العليا تحدد الأهداف والاستراتيجيات والخطط اللازمة لتحقيق الهدف الأساسي لأي مصرف وهو الربح ، وذلك بما يتناسب مع ظروف البيئة المحيطة بها وضمن إمكانياتها ومواردها، وتعتبر المخاطر من العوائق الأساسية التي تحول أمام تحقيق ذلك، لذلك أول عمل يجب على الإدراة القيام به هو تحديد المجالات والأنشطة التي يمكن أن تتعرض للمخاطر و تحديد العوامل التي تؤدي إلى هذه المخاطر،و من يأتي دور التدقيق الداخلي في تقديم المساعدة للإدارة في تحديد الأحداث السلبية و التي يمكن أن يكون لها اثر سلبيي على تحقيق أهداف المصرف وتنفيذ استراتيجيها وبعد ذلك تأتى مرحلة تقيم للأحداث السلبية التي تم تحديدها من خلال قياسها بشكل كلى وذلك من خلال معرفة البعدين الأساسيين لتقييم أية خطر وهما [1]:

- تقدير احتمال حدوث هدا الخطر
- تقدير حجم تأثير هدا الخطر

[1] شادي صالح البجيرمى - مرجع سبق ذكره- ص82

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويلعب التدقيق الداخلي دور اساسى في عملية التقييم من خلال تحليل وتقيم الطرق المستخدمة في تقدير حجم المخاطر واحتمال حدوثها , وإعادة احتساب التقييم والتأكد من صحته لتقديم تأكيد معقول للادراة بان التقييم ألدى سيتم على أساس التعامل مع المخاطر بالشكل الصحيح , وهنا تأتى المرحلة الأخيرة وهى كيفية استجابة الإدارة للمخاطر والتعامل معها، حيث من الممكن أن تتخذ الادراة قرارات مختلفة للتعامل مع المخاطر كقبول الخطر.أو تجنب الخطر. استنادا إلى درجة احتمال حدوثه. ودرجة تأثيره. ويلعب التدقيق في هده المرحلة دورا هام من خلال تقديم المشورة والنصح للادراة حول الخيار الأنسب لمعالجة المخاطر بالمقارنة مع تكلفة هذا الخيار ويقوم التدقيق الداخلي باختبار فعالية عملية الاستجابة للمخاطر من خلال اختبار فعالية نظام الرقابة ودوره في تحقيق

أو التخلص من المخاطر المحتملة من خلال المراقبة المستمرة يوم بيوم لعملية ادراة المخاطر ومدى تنفيذها بما يتفق مع خطط واستراتيجيات وأهداف المصرف . ويقوم أيضا بتحليل وتقيم المخاطر التي تحققت فعلا ومدى فعالية الخيار الذي اتبع للتعامل معها ومن المهام الرئيسية أيضا لنشاط التدقيق الداخلي التأكد من فعالية وكفاءة نظام التقارير المتبع في توصيل المعلومات الملائمة والكافية حول عملية ادراة المخاطر وفى الوقت المناسب إلى مجلس الادراة وفى الوقت المناسب إلى مجلس الإدارة ويوضح الشكل التالي الدور كما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

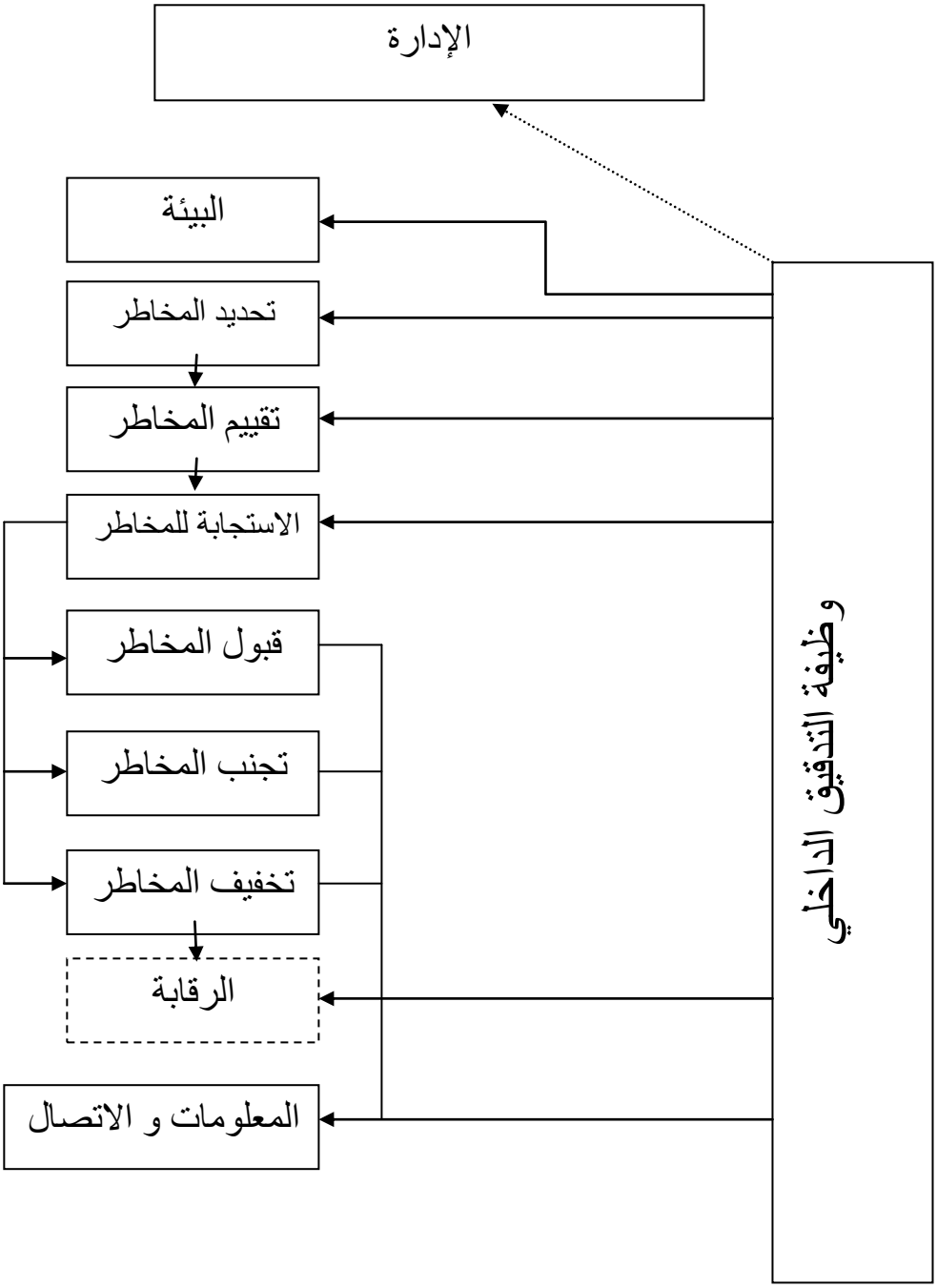

الشكل رقم (1) دور وظيفة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر

المصدر :شادي صالح البجيرمي–مرجع سبق ذكره– ص 83

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد بين معهد المثقفين الداخلين الامريكين الدور الرئيسي لنشاط التدقيق الداخلي بما يتعلق بادراة المخاطر في المصارف وذلك من خلال تقديم خدمات تأكيدية موضوعية للادراة العليا ومجلس الادراة حول فعلية عملية ادراة المخاطر. وبالفعل فقد اظهرات الدراسات أن اعظاء مجلس الادراة المختلفة والمدققين الداخلين يتفقون على أن الدور الاساسى للتدقيق الداخلي يتمثل في أمرين هما:

- تقديم تأكيد موضوعي بان مخاطر العمل الرئيسية تدر بالشكل الملائم والصحيح
- تقديم تأكيد بان إطار ادراة المخاطر والرقابة الداخلية تعمل بكفاءة وفعلية

كما حدد المعهد الإجراءات الرئيسية والوقائية التي يمكن للتدقيق الداخليان يمارسها في عملية إدارة المخاطر والإجراءات التي يجب عليه أن لا يمارسها وليست من اختصاصه في هذه العملية التي تؤثر على موضوعية واستقلاليته في تقديم خدماته للمصرف ويبين المعهد هذه الأدوار و الإجراءات للتدقيق الداخلي كما يلي[1] :

- الدور الجوهري والعام لنشاط التدقيق الداخلي فيما يتعلق بادراة المخاطر :
  - تقديم تأكيد للمصرف حول فعلية وكفاءة عملية ادراة المخاطر
  - تقديم تأكيد بان تقييم المخاطر يتم بشكل صحيح
  - تقييم عملية ادراة المخاطر
  - تقييم التقرير التي تحدد المخاطر الرئيسية
  - مراجعة عملية إدارة المخاطر
- الدور الوظيفي والتخصصي لنشاط التدقيق الداخلي فيما يتعلق بادراة المخاطر
  - تقديم المساعدة للإدارة في تحديد المخاطر
  - تقديم النصح والمساعدة للادراة في الاستجابة للمخاطر

[1] شادي صالح البجيرمي – مرجع سبق ذكره – ص 84

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ترتيب أنشطة وخطوات عملية ادراة المخاطر
- تجميع التقارير المختلفة عن المخاطر وتوجيهها
- المحافظة على إطار عملية المخاطر وتطويره
- تأييد ودعم القائمين على ادراة المخاطر
- تطوير إستراتيجية ادراة المخاطر وعرضها على مجلس الادراة

- الدور المرفوض لادراة للتدقيق الداخلي في ادراة المخاطر :

- تحديد المخاطر الجوهرية
- تنفيذ عملية ادراة المخاطر و إخضاعها لسيطرتها
- ادراة التامين على المخاطر
- اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستجابة للمخاطر
- تنفيذ إجراءات الاستجابة للمخاط نيبة عن الادراة
- تحمل مسؤولية عملية ادراة المخاطر

فمعهد الدقيقين الداخلين أكد على أن ادراة مخاطر المصرف هي المسؤولة على اتحاد القرارات هي المسؤولة عن اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستجابة للمخاطر كحتملها أو تجنبها وينحصر دور التدقيق الداخلي في تقديم النصح للإدارة ويبين تأيده أو اعتراضه لقرارات الادراة المتعلقة بعملية ادراة المخاطر وليس ممارسة عملها واتخاذ القرارات بالنيابة عنها:

ويوضح الشكل التالي الأدوار المختلفة لنشاط التدقيق الداخلي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (2): الأدوار المختلفة للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية

المصدر: شادي صالح بدير مي –المرجع السبق – ص85.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة الفصل الثالث:

مما سبق يتضح أن هناك دورا فعلا للتدقيق الداخلي في ادراة المخاطر في المصارف ، فوظيفة التدقيق الداخلي هي تقديم المشورة لكل من الادراة التنفيذية وادراة المخاطر فكلت الوظيفتين يكمل بعضهما بعضا مع الحفاظ على استقلالية كل منهم . فإدارة المخاطر تستعين بإدارة التدقيق الداخلي في تقييم وتحديد المخاطر وكذلك المدقق الداخلي يستعين بادراة المخاطر في كثير من العمليات وخاصة تبادل المعلومات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد :

نتناول في هذا الفصل دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وبالتحديد وكالة / 51 أم البواقي وذلك عن طريق تقديم بنك الجزائر الخارجي ووكالته بأم البواقي، الرقابة على المخاطر المصرفية داخل الوكالة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول :عرض عام لبنك الجزائر الخارجي(BEA)

نقوم في هذا المبحث بتقديم بنك الجزائر الخارجي

المطلب الأول: تعريف بنك الجزائر الخارجي

يعتبر بنك الجزائر الخارجي من بين البنوك الخمسة التجارية المتواجدة في الجزائر البنك الوطني الجزائري،القرض الشعبي الجزائري،البنك الجزائر الخارجي ،بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

فلديه نفس الهيكل الأصلي (النظام) مثله مثل السابقة الذكر،يعني أنه بنك إيداع رؤوس الأموال.

- يملك البنك الجزائر الخارجي شبكة ل78 وكالة متفرعة عبر التجمعات السكنية الكبرى والمناطق الصناعية ومناطق الإنتاج للمحروقات .

- عدد موظفيها 4140 عامل .

- آخر نشاطاتها اختتمت في ظروف ملائمة للبنك ، ميزانية 31 ديسمبر قدّرت ب 78489 مليار دج بالمقارنة بنشاط 1993.

-إنّ البنك الجزائر الخارجي له علاقة بشبكة من 1450 مراسل بنكي موزعين عبر 41 بلد.

- يسير البنك الجزائر الخارجي أكثر من 35 % من التجارة المحليّة.

الفرع الأول :نشأة بنك الجزائر الخارجي وتطوره

تمّ إنشاء بنك الجزائر الخارجي في 01 أكتوبر 1967 طبقا للمرسوم رقم 67-204 برأس مال قدره 20 مليون دينار جزائري .

-مقرها الجزائر العاصمة، بإمكانها إقامة وكالات وفروع، بموافقة و زير المالية كما يمكنها إقامة وكالات خارج الوطن،وتصنيفها لا يكون إلاّ بموجب نص تشريعي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- استعاد البنك الجزائر الخارجي تدريجيا نشاطات المؤسسة البنكية التالية :

-القرض الليوني في 01 أكتوبر :1967(Le crédit lyonnais).

-الشركة العامة في 31 ديسمبر 1967:(Société générale)

-قرض الشمال في 30 أفريل 1968:(Crédit du nord)

-البنك الصناعي للجزائر المتوسط في 31 ماي 1968:

(Banque industrielles d'Algérie et de la méditerrané)

و تحصل بنك الجزائر الخارجي على هيكله النهائي في 01 جوان 1968 ، و تأسيسه يمثل المرحلة الأخيرة من إجراءات التأميم البنكي . حيث يسير من طرف رئيس مدير عام و مدير عام مساعد و ثلاث مستشارين ، وهم مكلفون بالتسيير و تطبيق السياسة الخاصة بالبنك و تمثيله اتجاه الغير .

فمنذ 1970 كان البنك الجزائر الخارجي محل ثقة لجميع العمليات البنكية للمؤسسات الصناعية الكبرى مع المؤسسات الأجنبية (سوناطراك ، شركة النقل البحري ، شركات البناء ، ...الخ) .

و بعد 21 سنة خبرة و بفضل تطبيق القانون رقم 01-88 في 12 جانفي 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات ، قام البنك الجزائر الخارجي بتغيير صيغته و أصبح يوم 5 فيفري 1989 مؤسسة بالأسهم مع المحافظة على هدفه الأساسي المسطر بموجب القانون المؤرخ في 1 أكتوبر 1967 .

حاليا للبنك فرعين في الخارج :

- البنك الدولي العربي (باريس) .
- البنك العربي للإستثمار و التجارة الدولية (أبو ضبي).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

❖ **تطوّر البنك الجزائر الخارجي في مدى السنوات الأخيرة**

نشير إلى أنّه بعد نشأته في 01 أكتوبر 1967 اكتمل بإجراء تأميم البنوك، بعدها ورثت هذه الهيئة نشاطات عن بنوك أجنبية التي كانت تنشط في بلدان قبل الاستقلال خصوصا نشاطات القرض الليوني . وظيفتها الأساسية هي تسهيل التنمية في اطار التخطيط الوطني والعلاقات المالية والاقتصادية للجزائر مع بلدان أخرى .

وفي هذا الإطار منحت لها ثقة في معظم العمليات البنكية لأكبر الشركات الصناعية مع الخارج، إلى غاية استقلالية الشركات سنة 1988 كان البنك الجزائر الخارجي من بين أهم بنوك الدولة معناه و كما أشرنا إليه آنفا كان دوره الرئيسي هو الوساطة بين المؤسسات و خزينة الدولة .

نستطيع القول استنادا على ميزانية نشاط بنك الجزائر الخارجي، أنه لم ينقطع عن بذل جهود مختلفة الأشكال اتجاه زبائنه، سواء خاصة أو عمومية، داخليا أو خارجيا الموافق للمقتضيات الجديدة للحالة الاقتصادية، في إطار نشاطاتها، يستعمل البنك الجزائر الخارجي وسائل اتصال والمعالجة المعقدة كالانترنيت والإعلام الآلي وكذا سويفت .

الفرع الثاني: وظائف بنك الجزائر الخارجي وأهدافه(BEA) :

من بين الوظائف التي يقوم بها هذا البنك نجملها بما يلي:

– تسهيل و تطوير العلاقات الاقتصادية بين الجزائر و الدول الأخرى.

–بالإظافة إلى تمويلاتها الخاصة فإنها تتدخل بضمانها الإحتياطي و ضمان الوفاء أو حتى باتفاقات القرض مع مراسلين أجانب لترقية الصفقات التجارية مع دول أخرى .

– تشارك في كل نظام أو مؤسسة تأمين القرض للتعامل الخارجي و يمكن لها أن تكلف بالتسيير أو المراقبة مع الخارج.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- يمكنها تنفيذ كل العمليات البنكية الداخلية و الخارجية التي تلائم موضوعها و ذلك في إطار القوانين السارية المفعول .
- يمكنها إعادة تسيير المخازن العمومية، القيام بالشراء أو القيام بالعمليات العقارية أو غير العقارية متصلة بنشاط الشركة، اتخاذ إجراءات اجتماعية لصالح مستفيديها .
- يجمع القروض على المدى القصير، المتوسط والطويل.
- يقدّم الخدمات المطلوبة من طرف الزبائن .

❖ **أهداف البنك الجزائر الخارجي:**

للبنك الخارجي أهداف عديدة يسعى إلى تحقيقها من أهمها مايلي:

- تحفيز وتشجيع وتمويل العمليات التجارية مع باقي بلدان العالم.
- تسهيل تنمية الإصلاحات الاقتصادية بين الجزائر والخارج.
- يعمل على تأمين العمليات التجارية مع الخارج ضد الأخطار السياسية والاقتصادية.

المطلب الثاني :التعريف بالوكالة / 51 أم البواقي ومهامها

سنحاول خلال هذا المطلب إعطاء صورة وصفية عن إحدى وكالات البنك الخارجي الجزائري، الكائن مقرها بأم البواقي من أجل معرفة دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية التي تواجهها الوكالة، بالاعتماد على أسلوب الاستبيان.

الفرع الأول: التعريف بالوكالة / 51 أم البواقي

وكالة الجزائر الخارجي بأم البواقي(051) هي واحدة من بين الوكالات التابعة للمديرية الجهوية بقسنطينة، تأسست بهدف توسيع مجال نشاط البنك وخدمة زبائنها الموجودين بالولاية.

يحتل بنك الجزائر الخارجي بأم البواقي منطقة إستراتيجية هامة بالولاية وذلك للمنطقة الإستراتجية التي يحتلها بحي أول نوفمبر 1954، وهو يتوسط مجموعة هامة من المؤسسات الوطنية أهمها : الشركة الوطنية للتأمين، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، بنك التنمية المحلية والبنك الوطني الجزائري .

تعود ملكية هذه الوكالة إلى القطاع العمومي (الدولة)، والسمة الملاحظة أن البنوك العمومية غير معرضة للإفلاس بتاتا، على إعتبار أن التمويل يكون من الخزينة العمومية مباشرة في حالة تحقيق خسائر، وهنا يختفي المفهوم الاقتصادي للنشاط البنكي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرع الثاني :مهام ونشاط الوكالة:

تقوم الوكالة بعدة نشاطات من أهمها مايلي

- ❖ إستقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص.
- ❖ إستقبال عمليات الدفع التي تقدم نقدا أرعن طريق الشيك، والمتعلقة بعمليات التوظيف والتحصيل وجميع عمليات البنك.
- ❖ تقديم قروض للأفراد ومراقبة استعمالها.
- ❖ يقوم بجميع العمليات المتعلقة بالإكتتاب، الخصم، شراء الأوراق التجارية،....
- ❖ يقوم بدور البنك المراسل مع البنوك الأخرى.
- ❖ التمويل بشتى الطرق لعمليات التجارة الخارجية، إستقبال وديعة مبالغ السندات،إستقبال أموال ناتجةعن عمليات الدفع والخاصة بالسفتجة، سند لأمر، الشيك، فواتير أو وثائق التجارة الأخرى .
- ❖ اكتساب أموال من العمليات التالية : البيع،الإيجار ،وجميع العمليات المنقولة التي تخص نشاط الوكالة أو المتعاملين.

الوكالة تقوم بجميع المهام مهما كان شكلها، والتي لها فوائد متعلقة بمؤسسات أو شركات جزائرية كانت أو أجنبية، وتسعى إلى تحقيق أهدافها وتطوير الأعمال الخاصة بها.

المبحث الثاني : أنواع المخاطر التي تتعرض لها الوكالة والرقابة عليها

المطلب الأول: أنواع المخاطر التي تتعرض لها الوكالة

المخاطر التي تتعرض لها الوكالة تتمثل في مخاطر السوق (مخاطر سعر الصرف، مخاطر معدل الفائدة....) وهذه الأخيرة لا تهتم بها الوكالة، لأنه لا توجد تنافسية بين البنوك لاعتبارها تابعة لدولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المخاطر الائتمانية وتتمثل في عدم قدرة المقترض على رد المبلغ القرض والفوائد المترتبة عليه، وتعتبر أهم المخاطر التي تهتم بها الوكالة وتحاول تجنبها.

المطلب الثاني :الرقابة على المخاطر المصرفية داخل الوكالة

لقد نص النظام **02-03** المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك في مادته الثانية على مختلف المخاطر الممكن أن تواجه البنك والتي سبق ذكرها ضمن المبحث الأول من الفصل الثاني والمتمثلة في مخاطرة الائتمان، مخاطرة السوق، مخاطرة التشغيلية، لاسيما الأنظمة المتعلقة بتقدير وتحليل المخاطر والأنظمة الخاصة بمراقبتها والتحكم فيها.

ففي المادة 16 من نفس النظام نصت على عملية التنظيم المحاسبي ومعالجة المعلومات سواء المتضمنة في حسابات الميزانية، خارج الميزانية وحسابات النتائج، والمعلومات الواردة في الملحق الناتجة عن المحاسبة، وذلك بإعادة تشكيل مجموع العمليات حسب التسلسل الزمني، إثبات كل معلومة بفضل وثيقة أصلية يمكن من خلالها الرجوع إلى المستند التلخيصي.

أما في المادة 24 من نظام اختيار مخاطر القروض فيعتمد على الضمانات المحصل عليها، وتحليل محيط المؤسسات بأخذ بعين الاعتبار الوثائق المحاسبية لهذه المؤسسات، كما يدرج معيار المردودية من خلال عملية التحليل التقديري للأعباء والنواتج بأكبر قدر من الشمولية، كما يلتزم البنك في المادة29 بوضع نظاما لتقدير مخاطر الائتمان المترتبة عن عجز طرف مقابل.

ضمن المادة 31 والتي تخص نظام تقدير مخاطر السوق تنص على عدم توفر طريقة للتقييم، لذلك يجب على البنك القيام بتغطية مخاطر السوق من خلال متابعة العمليات المحققة في الأسواق لحسابها الخاص عن طريق التسجيل اليومي لعمليات الصرف، وكذا العمليات المتعلقة بمحفظة تحويل أوراقها المالية.

كما نصت المادة 32 على إنتظار البنوك لصدور نصوص متعلقة بتقدير وتغطية مخاطر المعدل، ومخاطر التسديد وضبط مراحل التسديد.

- معالجة المخاطر المصرفية داخل الوكالة:

بعد استجوابنا للمسؤول عن مصلحة التسيير الإداري توصلنا إلى أن:

وكالة البنك الخارجي الجزائري تتعرض للمخاطرة الائتمانية فقط وذلك بتقديم قروض للعملاء، وبعد مرور مدة معينة يتبين أن صاحب القرض عاجز عن سداد القرض والفوائد المترتبة عليه، في هذه الحالة تصبح الوكالة في نزاع مع المقترض وتطرح القضية أمام العدالة فإذا لم يتم تحصيل القرض

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يقوم المكلف بالمحاسبة بإدراج قيمة القرض ضمن المستحقات المشكوك في تحصيلها، ثم ترسل إلى المديرية الجهوية بعدها إلى المديرية العامة.

ومن أجل تقديم قرض معين تتقيد الوكالة بسقف محدد من طرف المديرية العامة وفق جدول معين بحيث إذا تجاوزت قيمة القرض السقف المحدد ترسل الملف إلى المديرية الجهوية ثم إلى المديرية العامة للنظر في ملف طلب القرض.

فيما يتعلق بمردودية عمليات القروض فالوكالة تطبق معدل للفائدة على القروض يفوق معدل الفائدة على الأموال المودعة لتحقيق هامش ربح بالإضافة إلى العمولات المتأتية من الحصول على دفاتر الشيكات، والفوائد المتأتية من منح أمول لعميل صاحب وديعة قبل تاريخ استحقاقها، الرسم على القيمة المضافة الذي يتحمله العميل، ليتم تجميع قيمة الرسم على القيمة المضافة وإرسالها إلى الخزينة وذلك كل 21 من الشهر، وهناك الرسم على القيمة المضافة مسترجعة مثل إدخال تجهيز جديد إلى الوكالة فيتم استرجاعها من الخزينة.

كما أن الوكالة قامت بإدخال نظام جديد لدراسة قبول أو رفض ملفات القروض "**SCORING**" وهي طريقة فرنسية تخص قروض الاستثمار إلا في بعض الحالات تتعدى إلى قروض الاستغلال وهي حالة نادرة.

هذا النظام عبارة عن برنامج مصمم على صفحات **EXEL** ، يتطلب إدخال معطيات عن المقترض تتمثل في بيانات خاصة بالميزانيات المحاسبية والمتعلقة بثلاث سنوات المتتالية على الأقل كذلك مدة القرض الذي سيحصل عليه، والشرط الأساسي أن تكون بيانات فعلية معتمدة من طرف مصلحة الضرائب، تثبت بأن صاحب القرض قام فعلا بنشاط تجاري أو صناعي معين للسنوات الثلاث وله رأس مال معين، وإستطاع تحقيق نتائج إيجابية أو سلبية.

يتكون البرنامج من صفحات تضم كلا منها:

الصفحة الأولى :وتحمل هذه الصفحة إسم ولقب وعنوان المقترض ورقم مميز...، بالإضافة إلى خانة لمدير الوكالة وأخرى لمسؤول القرض.

الصفحة الثانية :وفي هذه الصفحة يتم التعريف بالمقترض بتحديد قيمة القرض الذي سيحصل عليه، النشاط الذي يزاوله، تاريخ فتح حساب بنكي، فإذا كانت مؤسسة يتم تحديد الشكل القانوني والقيام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالدراسة الداخلية للمؤسسة.

الصفحة الثالثة :يتم تحديد النشاط الممارس بالضبط فيما يخص الوضعية التجارية والمعاملات الخارجية، والقيام بالمعاينة.

الصفحة الرابعة :تحمل طبيعة القطاع سواء كان صناعي أو تجاري أو خدمي.

الصفحة الخامسة :تحمل وسائل الإستغلال التي بحوزة المؤسسة من عقارات، آلات، الموارد البشرية،بالإضافة إلى ضرورة التأكد من التأمين على الوسائل.

الصفحة السادسة :مقارنة الحسابات بالنسبة للسنوات الماضية سواء بالإرتفاع أو الإنخفاض.

الصفحة السابعة :تحمل التطور التاريخي لتعامل المقترض مع الوكالة.

الصفحة الثامنة :تحديد طبيعة القروض سواء كانت طويلة المدى، إستغلالية أو إستثمارية.

الصفحة التاسعة :دراسة الخزينة بالتعرف على إحتياجات المؤسسة من الأموال خلال فترة معينة من النشاط.

الصفحة العاشرة :تحويل الميزانيات المحاسبية إلى ميزانيات مالية والتي تعكس الحقيقة أو بمثابة بيانات حقيقة، وجدول حسابات النتائج.

وبعد إدخال كل هذه البيانات المتعلقة بالمقترض تكون مرحلة تصنيف القرض ضمن:

A: ملف مقبول من الدرجة الأولى.

B: ملف مقبول من الدرجة الثانية.

C: ملف يحتاج إلى دراسة سمعة العميل وأقدميته في التعامل مع الوكالة.

D: ملف مرفوض تماما.

وبعد الموافقة على منح القرض يطلب من العميل تقديم الضمانات الضرورية.

فهذه الطريقة تعتبر كأداة تساعد الوكالة على السرعة في معالجة ملفات الإقراض، ويتحصل كل مقترض على رقم معين يسمح بالتأكد من أنه لم يحصل على أي قرض من بنك آخر، أو لم يقدم شيكات بدون رصيد، فإذا قام بذلك يرسل ملف المقترض إلى مركزية المخاطر لدراسة وضعيته وإبلاغ البنوك بعدم تقديم قروض لهذا العميل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيما يتعلق بمخاطرة السوق فالوكالة تقوم بتطبيق أسعار الصرف حسب البورصة الأجنبية المحددة من طرف البنك المركزي، دون أي تغيير بمعنى لا تتحمل أي مخاطرة، كذلك فيما يتعلق بمخاطرة المعدل الفائدة ومخاطرة السيولة فالوكالة لا تتحمل أي مخاطرة.

فيما يتعلق بالمخاطرة التشغيلية فهي غير مدرجة أو لم تصل بعد إلى مسؤولي الوكالة، فالمخاطرة التشغيلية تنقسم إلى مخاطر ناجمة عن العنصر البشري، نظام المعلومات، المخاطر القانونية.

إن دور التدقيق يتمثل في كونه تتابع التطورات التاريخية والتسجيل اليومي للعمليات سواء ما تعلق بالإقراض أو غيره في سجلات أو دفاتر المحاسبية تمكننا من الرجوع إليها متى اقتضى الأمر ذلك وبالتالي نستطيع الحصول على سلسة زمنية لتغيرات معدل الفائدة التي تسمح ببناء نموذج داخلي للتحكم والتقليل من مخاطرة معدل الفائدة وكذلك الأمر لمخاطرة الصرف، كما يفيد التدقيق الداخلي في تجنب أخطاء السنوات السابقة بالرجوع إلى المستندات المتعلقة بالمستحقات المشكوك في تحصيلها، إلا أن الوكالة عمومية وبالتالي يكون عنصر المخاطرة ليس له أهمية كبيرة.

الخلاصة

نجد بالرغم من كل المجهودات المبذولة من أجل إصلاح الجهاز المصرفي تبقى غير كافية، وكما يبدو عدم الإهتمام بوضع هيئة خاصة ومستقلة داخل البنك تقوم بعملية التدقيق الداخلي، والإكتفاء فقط بإجراءات التصحيح والتعديل على مستوى مركز المحاسبة بالوكالة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة:

تناولنا في بحثنا هذا دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية وذلك لأهميته في الاقتصاد، ومن أجل ذلك حاولنا من خلال دراستنا إبراز الأهمية البالغة لتدقيق الداخلي باعتباره وسيلة رقابية فعالة، وذلك من خلال فحص كل الوثائق لإيجاد الأخطاء الانحرافات وتحليلها وتوضيح النقائص وذلك لتقليل من المخاطر التي يتعرض لها المصرف والتي تهدد استقراره، لذلك فإن إدارة المصرف تحاول التوفيق بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر وذلك لتحسين أداء البنك والرفع من مردود يته.

من خلال عرضنا هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ التدقيق الداخلي فحص ناقد يسمح بإضفاء الثقة على بيانات المقدمة من قبل المنشأة.
- ✓ تمكن إدارة المخاطر الفعالة المصرف من تقليل المخاطر التي يتعرض لها المصرف، وبالتالي تحقيق أهداف المصرف.
- ✓ يعتبر التدقيق الداخلي أداة فعالة في إدارة المخاطر.
- ✓ معظم البنوك الجزائرية تعتبر عمومية، ومن بينها البنك الخارجي الجزائري مما يجعل عملية التدقيق تنحصر على المستوى الخارجي.
- ✓ إعتماد بنك الجزائر الخارجي على التمويل الممنوح من طرف بنك الجزائر في حالة تحقيق خسائر في نهاية السنة.

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- ✓ ضرورة تفعيل دور وظيفة التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر في المصارف.
- ✓ ضرورة اهتمام المصارف العامة وبشكل كبير بعملية إدارة المخاطر لديها، ومعرفة دورها البالغ الأهمية في مواجهة أنواع المخاطر المحيطة بأنشطتها وأعمالها والتي أصبحت متعددة وكبيرة إلى درجة الإفلاس في الوقت الحاضر، وليس فقط الاعتماد على الدعم الحكومي في مواجهة وتحمل الخسائر في حال حدوثها..
- ✓ الإسراع في إحداث قسم مستقل للتدقيق الداخلي في المصارف العامة له استقلاليته الكافية من خلال تبعيته للجنة التدقيق في المصرف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ ضرورة قيام المصارف بإجراء دورات تدريبية داخلية وخارجية ومستمرة في مجال التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر لبقاء عامليها على إطلاع مستمر بالتطورات المهنية في هذه المجالات وأية مجالات أخرى ذات صلة بالتدقيق الداخلي.
- ✓ لفت انتباه المصارف العامة والخاصة لأهمية الشهادات المهنية الدولية كشهادة المدقق الداخلي المعتمد من معهد المدققين الداخليين الأمريكي في زيادة كفاءة عامليها في قسم التدقيق الداخلي ، حيث ممكن أن تتكفل بتكاليف حصول موظفيها عليها مقابل إلزامهم بالعمل لديها لفترة معينة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

الكتب

- ✓ أحمد حلمي جمعة،"**المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،ط1، 2000.
- ✓ –الخطيب سمير،" **قياس وإدارة المخاطر في البنوك**"، ط 1،الإسكندرية،منشاة المعارف،2005.
- ✓ عبد الله خالد أمين،"علم تدقيق الحسابات(الناحية النظرية)"، دار وائل لنشر،عمان،الأردن،2000.
- ✓ عبد الله، خالد أمين،" الاتجاهات الحديثة في التدقيق والرقابة"، ط 1 ،الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية،2002.
- ✓ خالد وهيب الراوي،"إدارة المخاطر المالية"،ط1 ، دار المسير للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- ✓ حماد طارق عبد العال ،إدارة المخاطر (أفراد،إدارات،شركات،مصارف)،الدر الجامعية ،الإسكندرية، ط1،2007.
- ✓ نبيل حشاد، "دليلك إلى إدارة المخاطر بالمصارف"، ط1، بيروت، لبنان، 2005.

رسائل ماجستير:

- ✓ إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، "دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة"، مذكرة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011.
- ✓ شعباني لطفي، "المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسير المؤسسة مع دراسة حالة قسم تمديد الغاز الناتج، لنشاط التجاري لمجمع سونطراك"، مذكرة ماجستير، تخصص أعمال، جامعة الجزائر،2004 .
- ✓ شادي صالح البجيرمي، " دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر"، مذكرة ماجستير في المحاسبة،جامعة دمشق، 2012.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المداخلات

- ✓ أحمد حليمي جمعة، سمير البرغوثي، "دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية، دراسة ميدانية"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الدولي السابع "إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن، يومي 16-2007/4/18.
- ✓ حسين يرقي، عمر عبد الصمد، "دور الداخلي في إدارة المخاطر وانعكاساته على تطبيق حوكمة المؤسسة"، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة.
- ✓ فروم محمد الصالح وآخرون،"دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري للشركات"، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثامن حول التدقيق في الجزائر، جامعة20 أوت 1955 سكيكدة.
- ✓ عز الدين نايف عنانزه، محمد داود عثمان،"اختبار مدى كفاءة مخاطر الائتمان على جودة المحافظ الائتمانية في البنوك الاسلامية الأردنية"، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر العلمي الدولي السابع لجامعة فيلادلفيا الخاصة المنعقد في الفترة ما بين 23-25- تشرين ثاني2010، عمان، الأردن، تحت عنوان منظمات الأعمال المعاصرة من منظور إسلامي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com